

إحترافاً



سياسة اشتراكية من أجل الشباب



بقلم: جورج مالفيل
ترجمة: فاطمة عبد الله
مراجعة: عبد المنعم درويش



المكتبة
Bibliotheca Alexandrina



305

اخترنالك

سیاستہ اشتراکیت منہ اہل الشباب

بقلم : جورج مالفیل

ترجمہ : فاطمہ عبداللہ

مراجعة : عبد المنعم درويش

تقديم

قام الكاتب فى هذا البحث القيم بمناقشة مشكلات الشباب التى تستوجب الحل فى المجتمع الاشتراكى وأهمها حماية صحة الأطفال والشباب والإحوال الاجتماعيه لشيئون تعليمهم واختيار الوظائف والمهن التى تتناسب هـى. وميولهم واستعداداتهم وأزمة الاسكان ومدى خطورتها ثم مشكله قضاء أوقات الفراغ .

ويلاحظ أن الروح السائدة فى هذا البحث تتركز فى المحافظة على شخصية الطفل والشباب ، والعمل على تنميتها ونضجها وتوفير أكبر قسنت ممكن من العدالة الاجتماعية لهما فى ظل المجتمع الاشتراكى .

ويرى الكاتب ضرورة توفير الرعاية الصحية المناسبة للشباب ، ويتسنى ذلك بإحداث ثورة فعلية فى مجال التطبيق بإدخال نظام «التطبيق الإلزامى» وتوفير رعاية اجتماعية للأسرة وخاصة فى حالات الوضع وخلال السنوات الأولى من حياة الطفل وإجراء كشف طبى الزامى وقائى على الطفل .

وهناك وسائل أخرى أكثر ثورية وفاعليه وتتمثل فى سن قانون يحتم على كل أسرة أن تعمل زيارة الطبيب التابع لاحد مراكز رعاية الامومة والطفولة فى فترات معينة .

أما عندما يصل الطفل الى سن الالتحاق بالمدرسة فمن اللازم أن تقوم هيئة الصحة المدرسية والجامعية بتوفير سبل ووسائل الرعاية له .

كما أن رعاية صحة الطفل والفتى المراهق يمكن أن تتحقق بتطوير مستوى التربية الرياضية بين اجواء الشباب فى أثناء فترة الدراسة أو بعد انتهائه منها ، فمن الملاحظ أن الاغلبية العظمى من المراهقين حالما ينتهون من فترة التعليم الابتدائى يهرعون الى مجالات العمل فى المصانع والمكاتب والمنشآت والمحال العامة ، وفى هذه الفترة الحرجة من سنى حياتهم ونموهم يجد هؤلاء المراهقون أنفسهم راحين تحت جبروت وسيادة الآلة ويعانون مختلف الاعمال المرهقة التى تؤثر على صحتهم وأجسامهم .

وعلى ذلك فمن الضرورى اعداد برامج رياضية كاملة للعمال المراهقين الصغار الذين تتردد أعمارهم بين ١٢ و ٢٠ عاما .

أما عن التعليم فان الكاتب يطالب فى مجاله برفع المستوى المادى للطلبة ، وذلك بتخصيص منحة تصرف للطلاب خلال سنى دراسته ؛ اذ يرى الكاتب أن الطالب يؤدى عملا تفيد منه الدولة ؛ ذلك أن عمل الطالب لا يقل مطلقا عن العمل الذى يؤديه الموظف أو العامل فى المكتب أو المصنع

فالمأدا لا يحصل مثلها على أجر دراسى يستطيع به مواجهة تكاليف المعيشة والدراسة ٠٠٩ فالجهود الادبى الذى يبذله الطالب لا يعود عليه وحده بالنفع والفائدة بل يفيد منه المجتمع كذلك ، ترى ماذا تكون الحال فى مجتمع يقتصر اى العلماء وكبار الموظفين والمدرسين والاطباء والمهندسين؟

اما عن المهنة فليس من شك فى ان مصير الفرد يتقرر وفقا لميوله ورغباته ولذا فان الضرورة تستلزم ان يقوم المختصون فى مجال التوجيه المهني باجراء تعديلات واسعة النطاق .

ولقد تبين ان عددا كبيرا من الاطفال والمراهقين لا يتمكنون من استكمال دراستهم الادبية او الفنية ولا شك ان ذلك يضر بمستقبل هؤلاء الاطفال لانه يقف عقبة فى سبيل تقدمهم وارتقائهم الاجتماعى .

ويرى الكاتب ان مراكز التوجيه المهني تستطيع ان تقوم فى البلاد بدور فعال اذا ادخلت عليها بعض الاصلاحات ، ومنها :

ضرورة تدخلها تدخلا فعالا فى شئون التلميذ خلال مراحل الدراسة فعندما ينتهى الطفل من مرحلة الدراسة الاجبارية يكون قد بدا فى التفكير فى الوظيفة التى يرغب فى الالتحاق بها ، وهنا تستوجب الضرورة تدخل مركز التوجيه المهني لتحديد الاتجاه الذى سيسلكه فى حياته العملية .

اما عن الاسكان فيرى الكاتب ان جميع الجهود التى تبذلها الدولة لزيادة عدد المساكن لا تتناسب مع زيادة عدد السكان الاكثر اطرادا وان هناك اخطارا جسيمة تعود على الاطفال والشباب بسبب أزمة الاسكان .

فالطفل الذى يعيش فى مسكن مزدحم لا يستطيع ان يتمتع بما ينبغى له من اوقات الخلوة والتأملات الشخصية ، كما يضطر لأداء واجباته المدرسية فى جو صاخب بالضوضاء والكلام وصوت الراديو والتلفزيون . وقد ثبت ان الاغلبية العظمى من الاطفال الذين يعيشون فى مساكن مزدحمة بالسكان يعانون من ظاهرة عدم القدرة على الانتباه والتركيز ، فهم يبدون دائما شاردى الذهن عاجزين عن تركيز تفكيرهم . ومن الطبيعى ان يتأثر المستوى التعليمى للطفل تأثرا سيئا من جراء هذه الظاهرة ، فقد لوحظ ان هؤلاء الاطفال لا يتخرطون فى سلك التلاميذ المجدين ولا يستطيعون من ثم المضي قدما فى طريق التقدم الاجتماعى .

اما عن التأثير الحلقى والادبى فقد ثبت ان تكديس السكان فى البيوت يتولد عنه فساد وانحلال خلقى .

ويستلزم حل هذه المشكلة كما يرى الكاتب اتخاذ عدة اجراءات منها الا يسمح لعدد ضئيل من الافراد بشغل مسكن رحب يزيد على حاجتهم وانشاء عدد كبير من المساكن للايجارات وتأمين اراضي البناء .

كما يمكن فرض ضريبة معينة على المساكن غير المشغولة بالقدر الكافى وتحديد ايجارات المساكن المفروضة وزيادة الضريبة المقررة عليها وكذلك يجب ان تضرب الحكومة بيد قاسية على كل من يحاول الاحتياى والحداع فى ذلك المجال .

أما عن موضوع « أوقات الفراغ » فلا شك أن التعريف الصحيح لوقت الفراغ هو « الراحة بعد عناء العمل » إذن فوقت الفراغ هو جزء لا يتجزأ من العمل نفسه .

ولا شك أن النواحي الأساسية التي يقضى فيها الشباب الفرنسيون هذا الوقت لا تتعدى السينما ، والقراءة وسماع الراديو ومشاهدة التلفزيون ومزاولة الرياضة والقيام بالرحلات ولكن : ترى الى أى مدى يتوافر للشباب الاستفادة بهذه الوسائل ؟ وهل تؤثر عليه تأثيرا حسنا في جميع الأحوال ؟ نرى ذلك على ضوء تأثير الصحافة والسينما والراديو والتلفزيون على الشباب .

الصحافة : يلاحظ اهتمام كثير من الجرائد والمجلات بالشباب بصفة خاصة ويرى الكاتب وجوب ادخال بعض الإصلاحات في هذا المجال . وخاصة بالنسبة لتلك الصحف المتهمة بالجرائم والصحف ذات الصيغة الغرامية ، فقد ثبت من التحقيقات التي أجريت بشأن الشباب المنحرفين أن أغلبية هذه الصحف تساهم مساهمة فعالة في انحرافهم بما تمعده اليه من نشر تفاصيل الجرائم واحلالها مكان الصدرة في صفحاتها . فبرى ضرورة سن تشريع يحرم على الصحافة عامة نشر تفاصيل الجرائم وصورها ونشر صور المجرمين والجناة الا اذا أبدت هيئات البوليس رغبتها في ذلك .

أما عن الصحافة المتهمة بالشئون العاطفية فقد لوحظ أنها تقصر اهتمامها على الموضوعات الغرامية والمسائل العاطفية ولا شك أن هذه الظاهرة غير مرضية ، فليس بخاف أثرها السيء في غالب الأحيان .

أما عن السينما التي تستهوى عقول الشباب ومشاعرهم فغالبا ما يكون تأثيرها سينا بسبب مستوى بعض الافلام التي تعرضها ويرى الكاتب ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتشديد الرقابة على الافلام وابعاد الأشخاص العاملين في الحقل السينمائي من مخرجين ومنتهجين من عضوية لجنة الرقابة ومنع عرض المناظر السينمائية التي تتميز بالاباحية والانحطاط الخلقي ومناظر الجرائم والقتل .

أما عن التعديلات والإصلاحات التي يرى الكاتب اجراءها في مجال الراديو والتلفزيون فاهمها تعديل مواعيد بعض البرامج بحيث تتفق مع أوقات فراغ كل من الكبار والصغار ، وعدم عرض مباريات المصارعة والملاكمة على شاشة التلفزيون بما تحويه من مناظر ومظاهر العنف والوحشية ، ذلك أن هذه المناظر تصمم حساسية الطفل وتؤدي مشاعره الرقيقة ، وعدم اذاعة وعرض الاغاني والمناظر المبتذلة الاباحية لانها تؤثر تأثيرا سينا على مشاعرهم وأخلاقهم .

انه كتاب يهمننا جميعا دون استثناء . . يهم الآباء والإبناء ، يهم رجال التربية والتعليم . يهم المهتمين على شئون الشباب والموجهين لهم . . إذن فهو يهمننا جميعا لانه يبحث وينقب ويفند الحقائق والوقائع الحالية كافة من أجل تحقيق هدف معين . . لايجاد حل ايجابي على لأكثر مشكلات عصر الذرة خطورة وأهمية وتعقيدا . . وهي مشكلة الشباب .

المقدمة

بقلم جيل موك ، الوزير الفرنسي السابق

هذا هو الكتاب الثاني من سلسلة كتب « المشكلات الاجتماعية في عصر الذرة » وطبيعي جدا أن يتناول هذا الكتاب دراسة الخطوط لوضع سياسة معينة متطورة من أجل الشباب في هذا العصر .. عصر الذرة .

فالشباب هم روح حاضرنا وأمل مستقبلنا ومن أجل هؤلاء الشباب الذين نعقد عليهم كل آمالنا، نحاول جاهدين إقامة دعائم عالم جديد متطور متقدم من أجلهم ومن أجل سعادتهم ورخائهم وعلو مستواهم .

ذلك لأن هؤلاء الشباب هم معقد آمالنا في مجالات المستقبل وعلينا إذن أن نبذل أقصى طاقتنا وجهدنا لنجعل شباب هذا الجيل يشعرون بأنفسهم ليكونوا أهلا للمستقبل الذي نسعى لتهيئته من أجلهم ..

وجدير بالذكر أن أكثر بلاد العالم تأخرا وانحلالا هي تلك البلاد التي لا يسجل فيها الشباب تقدما على آبائهم وسلفهم .

والضرورة تحتم أن ترتبط الأجيال المتعاقبة بعضها مع بعض برباط وثيق من الوثام والتآزر والتساند .. ولا يتم ذلك إلا بتقدم الجيل الجديد وتفتحه ونضجه .. حتى يتمكنوا من القيام بالمهمة وتحمل المسئولية الملقاة على كاهلهم .

ومؤلف هذا الكتاب هو أحد أبناء هذا الجيل الحاضر .. أحد أبناء الجيل الصاعد الذي أسهم بذلك فيما نبذله من جهود مشتركة نحن أبناء الجمهورية الفرنسية .

ولد جورج مالفيل في عام ١٩١٤ وحصل على الدبلوم من مدرسة العلوم السياسية .

كما حصل أيضا على ليسانسيه في الآداب .

وفي عام ١٩٤١ اختير عضوا مستمعا في مجلس الدولة .

وفي عام ١٩٤٥ قدم رسالته لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق وكان موضوعها « السياسة الاجتماعية الفرنسية » وأشار مالفيل بصفة خاصة في رسالته هذه الى نقص وعدم كفاية قانون الأسرة حين ذاك .

وقبل أن يقدم مالفيل رسالة الدكتوراه بفترة غير طويلة كان قد اشترك في الحرب العالمية الأخيرة كما اشترك في عمليات المقاومة .

وفي عام ١٩٤٦ عين قاضيا للتحقيقات بمجلس الدولة وقد اتاح هذا العمل للمفيل الفرصة للتفكير والتأمل ، ذلك أن أعضاء هذا المجلس يفصلون في منازعات ادارية معقدة وقد تتضمن أحكامهم مبادئ جديدة لم ترد في النصوص التشريعية ، وهكذا أدخل ليون بلوم قاضي التحقيقات في سنة ١٩١٠ نظرية جديدة في أحكام القضاء ، وهي نظرية سيادة حق الجماعات في تعديل اتفاقات الخدمة العامة . وفقا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وذلك بصدد قضية شركة ترام مارسيليا .

ولقد بدأت ليون معرفتي بالمؤلف في حلقة من البحوث التي كانت تضم عددا كبيرا من الشباب وغير الشباب الذين كانت تعنيهم مسألة الملامه بين عالم في عصر الذرة والالكترونات وبين نظرية ولدت في عصر الفحم وبداية الآلية .

ولقد استرعى نظري ما كان يقدمه المفيل من تقارير وأبحاث واعتراضات تنصف بالدقة والدراسة الواعية المستفيضة وكان يوجه اهتمامه خاصة الى الدستور والحياة العامة في ظل الديمقراطية الكاملة .

وكان سديد الرأي فيما يبدى في مختلف الموضوعات ، وقد قرأت كتابه الاول (على المستوى العالمي) الذي أصدره في صيف عام ١٩٥٨ (١) فاعجبت بوضوحه وموضوعه وأفكاره التقدمية التي سبقت عصره .

كان المفيل يحلم وينادى بتشبيد بناء جديد هو « الاتحاد الفرنسي الفدرالي المتعدد الوطنيات » .

وكان هذا الرأي يتميز فعلا بكثير من التعقل والاعتزان ولو انه كان حين ذاك ثوريا ... ولكن هذا الرأي نفسه قد تحقق وزيادة ، اذ تجاوزته الوطنيات الافريقية التي تطالب جميعها باستقلالها التام .

وقد دفعني ما تبينته من مزايا هذا الكتاب أن أطلب من جورج المفيل أن يسهم في إصدار سلسلة كتب « المشكلات الاجتماعية في العصر الذري » التي عرض على مسميو روبرت لافون انشاءها ورجاني في العمل على دعمها وتقويتها .

وكل ما أستطيع أن أذكره كدليل لاعجابي بهذا الكتاب هو انني تلقينته في صباح أحد الايام ، وفي مساء ذلك اليوم كنت قد انتهيت من قراءته وشرعت بكلماته وأفكاره منطبعة في نفسي ... حتى انني كنت أستطيع بعد الانتهاء من قراءته أن أقدم تلخيصا عنه دون الرجوع اليه فهل هناك اعجاب يفوق هذا الاعجاب ؟

ان المفيل رجل اشتراكي ...

وهو يقوم في بحثه هذا بدراسة العوامل المختلفة التي تؤثر في نمو الشباب ونضجهم ... ولا شك أنه يقوم بهذا العمل كما يقوم به

الانسان الاشتراكي .. اى كشخص يصبو الى اداء هذا العمل واضعا امامه هدفا اسحق هو تحقيق النضج والتفتح الثقافى والبدنى لىنى جنسه جميعا دون التفتات او تمييز بينهم بسبب اختلاف الاصل أو الجنس أو العنصر أو ...

واذا كان هذا البحث مقعما بروح الاشتراكية فان مالفيل لم يحاول مرة واحدة ذكر كلمة الاشتراكية خلال سطور بحثه .

ولاشك اننا نفضل من يفكرون ويعملون - كما يجب ان يفكر ويعمل الانسسان الاشتراكي - على اولئك الذين لا يقتاون يتشدقون بانهم اشتراكيون دون ان يعرفوا اسس النظرية التى يدعون ايمانهم بها أو التى يناقض مبادئها مسلكهم وتصرفاتهم .

قام مالفيل فى كتابه هذا بدراسة مشكلات الشباب من مختلف النواحي الصحية والبدنية والتعليمية والتاهيل المهني والاسكان واستغلال اوقات الفراغ . قام مالفيل بدراسة جميع هذه النواحي دراسة واعية لكى يتمكن بذلك من وضع المبادئ ورسم الخطط لبناء « اشتراكية من اجل الشباب »

وفيفض كل فصل من فصول بحثه بافكار جديدة تقدمية لأصيله .

ان مالفيل ينادى مثلا بتوسيع نطاق التطبيق الازمى حتى يشمل جميع مراحل الحياة ويتميم نظام التأمين الاجتماعى ويطالب بضرورة التخطيط فى نطاق التعليم العالى وتطوير الدراسات العلمية وتنميتها ويطالب المختصين بالاهتمام بأمر التوجيه المهني للشباب .. كما يطالب اصحاب الاراضى الزراعية بتخصيص أجر مؤجل يدفع عينا فى صورة اراضى يعطاها أبناءهم الذين يتفرغون للعمل فى اراضيهم الزراعية ووضع سياسة منطقية للاسكان وتاميم بعض العمارات وأراضى البناء .

ولا شك أن آراءه الجريئة الصائبة فى موضوع اوقات الفراغ ستسبب كثيرا من الاستنكار والاعتراض .. فترى هل يقبل المستنكرون والمعتضون اطلاق اللعان دون قيد لما تنشره الصحافة من أحوال الجرائم المنكرة دون الالتفات للضرر الجسيم الذى تسببه هذه الصحافة لأخلاق الشباب ومعنوياته ؟ هل يريدون تنمية الميول الاجرامية فى نفوسهم واعاداهم لكى يكونوا فى المستقبل مجرمين عتاة نتيجة لما ينشر من تفاصيل وصور بشعة للجرائم والانحلال ؟

أما عن السينما ...

فقد أسهب جورج مالفيل فى تقدير الاضرار والمساوى التى يتضمنها هذا المجال ، وقدم بصدد ذلك النوع من الافلام الاباحية المتطرفة عدة اقتراحات ، درجة كبيرة من الصواب والتعقل جدية بالبحث والدراسة وأخص بالذكر اقتراح مالفيل بضرورة ابعاد ممثلى المهن السينمائية من عضويه هيئة الرقابة على الافلام .

كما طالب الكاتب أيضا فى نقده المستفيض فى ميدان السينما بمتع

عرض الافلام التى تصور الجريمة والانحراف الخلقي والاباحية والتى
تحوى مناظر مبتذلة ومشاهد خلية مخلة بالآداب العامة .
وكذلك طالب بالغاء الاغاني والفكاهات الواضحة والخلاعة المتطرفة
من برامج التلفزيون .



واخيرا نرى المؤلف يطالب بالعودة الى نمط الحياة الفطرية الاولى
الرائعة فى بساطتها التى تناسب بالانسان فى هدوء وسكينة ويطالب
بعدم تعكير صفاء حياة الشباب بما خلقته لهم الاجيال السابقة من رواسب
الكراهية والبغض والخلافات ويطالب بتهيئة الجو المترقق صفاء وبسطة
وحرية لشباب هذا الجيل . . لكي يتمكنوا من المضي قدما بوطنهم فى
سبيل التقدم والرقى والازدهار .

جيل موك

نيولى - سيرسان ابريل سنة ١٩٦٠

مقدمة

الشباب ليسوا بغاية أو وسيلة

في مستهل أول يوم من فجر العام الجديد طالع القراء في الصحف الفرنسية هذه الاخبار :

« باريس » : عدد مكون من ٧٥ شابا تتردد أعمارهم بين الرابعة عشرة والحادية والعشرين كانوا يرتدون القمصان السوداء المعهودة والبنطلونات « البلوجينز » استهلوا تباشير هذا العام الجديد وراء قضبان أقسام البوليس ..

والتهم الموجهة اليهم هي :

الهجوم على عابري السبيل والاستيلاء على ما يملكونه من نقود أو ممتلكات ثمينة ، والهجوم على العربات والاستيلاء على ما تحمله من بضائع وتحطيم وجهات المحال العامة للاستيلاء على ما بداخلها من بضائع .

« لاهاي » :

في مساء يوم عيد « سان سيلفستر » (رأس السنة) شاع كثير من الاضطرابات التي أحدثتها فئات من الشباب المتسككين ، وهذا وقد اضطر الشرطة الى التدخل لقمع هذه المظاهرات .

كوبنهاجن : قامت جماعات من الشباب بسد بعض الطرقات وعرقلة مرورها ، كما قام هؤلاء الشباب بتحطيم واجهات المحال والهجوم على العربات الخاصة . واشعلوا النيران في جهات متعددة من شوارع المدينة ..

« لشبونة » :

وتجمهر عدد كبير من الشباب وقاموا بمظاهرات صاخبة محاولين قلب العربات واقتلاع خطوط الترام والترولي الحديدية . هذا وقد أصيب من جراء ذلك شرطي بطمئة سكين ، كما جرح عدد كبير من الافراد .

تري بماذا يشعر القارئ وهو يطالع مثل هذه الاخبار ؟

لا شك انه سيصدم مما تعانيه فئات متعددة من شباب هذا الجيل من اضطرابات وميول شرسة عنوانية ، ولا شك ان هذه الفئة من الشباب الثائرين المتمردين في مختلف الدول ، فهم يعرفون في فرنسا باسم « ذوى السترات السوداء Les Bousons Noirs » ويعرفون في إنجلترا باسم « تيدى بويز » Jrdly Boys وفي ايطاليا يطلق عليهم اسم « فيتلونى » أما في بولندا فهم يسمون « هوليجونز » .

اذن فهذه الظاهرة المؤسفة تكاد تكون عامة في اجزاء الجبل الجديد في كل بلاد العالم .
ولكن ...

ترى ما الشعور العام الذى يسود هذه الفئات المنحرفة من شباب هذا الجيل ؟

هل يشعرون بأنهم سجناء فى عالم مغلق امامهم .. عالم تضطرم اعماقه بالكراهية والعداء لهم ، ويطردصم من رحابته حيث لا يجدون فيه مكانا لهم ؟

دلت الابحاث التى أجريت منذ عام ١٩٤٨ بخصوص « Lesquels d'adulescen » أو عصابات المراهقين ، - على وجود أسس وجذور اجتماعية وراء كل ما يعانيه هؤلاء الشباب من انحلال وتدهور ، وقد قام عدد كبير من الأطباء والمدرسين بمبحث هذه الظاهرة :

وقال الدكتور اسكوفيه لامبيوت :

« لا شك ان عدم شعور الطفل بالمطف والحنان من جانب أبويه يجعله يرمى فى احضان جماعة من أقرانه ، يشعر بينهم بكل ما افتقده من مشاعر المطف والحنان والأمل والطمانية ، من أسرته كما أن الطفل يشعر بين أفراد هذه الجماعة الصغيرة بحصوله على القوى الجماعية التى تتيح له دائما الفرصة للتعبير عن تمرده على مجتمع ظالم جائر . »

أما مسيو فيليب بارو ومدام مونيك جينة (١) فقد نصحا بضرورة معالجة انحلال الأحداث وطالبا بوضع سياسة تكفل مصالح الشباب وحقوقهم وخرياتهم فهذه السياسة ضرورية وملحة .

ومع ذلك فليس هناك شك فى أن هذه الظاهرة المؤسفة من الانحلال والتدهور الخلقي لا تعتبر عامة بالنسبة للشباب أجمعين ولكنها تصيب جزءا ضئيلا من جيوش الشباب الزاخرة المنقبة عن سواء السبيل الباقية على عهدها للتقاليد العريقة والتى تؤدى الدور المنوط بها فى المجتمع برغم ان الطريق امامها ليس سهلا ممهدا .

وبالرغم من ذلك ...

فليس من الصواب أن ننظر الى هذه الاغلبية العظمى من الشباب بعين التفاؤل التام ، لان الضغط الاجتماعى والمادى والخلقى الذى يكبل الشباب ، قد يجعلنا نعتقد انه يتميز بصفة الطاعة والخضوع ، وينعم بمشاعر الرضا ..

ولكن الحقيقة تبين لنا عكس ذلك ..

ففى هذا العصر الذى نعيش فيه - عصر البذرة - لا يزال الفرنسى نقابل فى طريقه كثيرا من الصعوبات والمقبات التى تعترضه فى سبيل

(١) مقال نشر بجريدة لوموند تحت عنوان Les Bons ou Noirs « أو ذوى القمصان السود »

توفير مقومات وجوده الأساسية الا وهى : التعليم والعمل والحصول على المساوى ...

اذن فالواجب يحتم علينا ان نفكر فى امر الشباب اجمعين دون اى استثناء ، الشباب ككل ، ولا يقتصر اهتمامنا على هذه الفئة المعنية التى يطلق عليها عبارة « ذوى القمصان السود » علينا ان نضع نصب أعيننا مصلحة الشباب اجمعين عندما نقوم بوضع أسس سياسة من أجل الشباب .

فقد جاء فى احدى الصحف الفرنسية - التى سبق ان استخلصنا منها الاخبار السابقة - الخبر التالى :

« فى مساء عيد سان سيلفستر لاقت طفلتان صغيرتان حثفهما اختناقا فى منزل ابويهما ، ولا يزيد عمر الطفلة الأولى على عامين ، اما الأخرى فعمرها عام واحد ؛ ويرجع سبب الوفاة الى حدوث حريق فى منزل والديهما وكان والد الطفلتين الذى يبلغ الرابعة والعشرين من عمره قد خرج مع زوجته بعد أن تركا الطفلتين بمفردهما فى المنزل ، ويبدو انه اشتبك فى نقاش حاد مع زوجته خلال وجودهما خارج البيت ورجع الزوج بمفرده الى البيت . وبعد أن غادره ثانية لاقت الطفلتان حثفهما اختناقا بسبب الدخان المتكاثف المتصاعد من أثاث المنزل الذى أشعل أبوهما فيه النيران ... »

وفى فجر اليوم التالى تمكن الشرطة من القبض على والد الطفلتين وهو فى حال سكر شديد . أما زوجته التى تبلغ العشرين من عمرها فقد سقطت على الأرض بسبب الأزمة العصبية التى أصابها عند سماع خبر اختناق طفلتيها ...

الشباب يجب الا يكونوا غاية فى ذاتهم

لقد أصدرنا هذا الكتاب تحت عنوان « سياسة اشتراكية للشباب »

وهذا لا يعنى مطلقا اننا نرغب من وراء ذلك عزل فئة الشباب عن بقية فئات المجتمع الأخرى ، او عن المراحل المختلفة الأخرى من حياة الانسان ...

وذلك لان الشباب يعتبرون بمثابة جزء لا يتجزأ من الامة ومن الحياة نفسها وانهم يندمجون ويتصلون بهذين الاطاريين الكبيرين ، ولا يمكن بآية حال أن يفصلوا عنهما ..

كما انه لا يمكن مطلقا أن يقف سر عجلة الوجود الانسانى عند مرحلة معينة ولا يتخطاها الى بقية المراحل الأخرى من حياة الانسان .

ولسنا نهدف من وضع أسس سياسية اجتماعية للشباب ، تمتاز بمزيد من الحرارة والواقعية الى تحسين حال الشباب ومصيره فحسب ، ولكننا نهدف من وراء هذه السياسة الى وضع دعائم لامة افضل وأكثر

مساعدة وذلك بتمهيد السبل لاعداد رجال اكفاء قادرين على اداء المهام التي
تناط بهم داخل اطار المجتمع .

كما يجب ألا يكون الشباب مجرد وسيلة

في الواقع ان الشباب كانوا في الماضي ولا يزالون الآن يعتبرون
مجرد وسيلة وكان انياس دي لويولا يقول : « أعطوني طفلا في السادسة
من عمره وأنا أشكله وأنشئه على حسب رغبتى وهواى » .

ولقد تصارع التعصب السياسى والدينى دائما صراعا مرًا من أجل
الاستحواذ على روح الشباب المتأججة المتوثبة .

وقد اسهم الشباب بأكبر قسط فيما شهده العالم من حوادث الاغتيالات
المنهجية المتعاقبة لما يسيطر عليهم من روح الفدائية التى تحتاج اليها بعض
الجماعات .

فأهم ما يميز الشباب من صفات هو سرعة التصديق لما يلقى على
أسماعهم وسرعة التأثر والتشيع والثقة العمياء والتهور .

ولقد استغل هذه الصفات - التى تعتبر فى آن واحد مبعث قولهم
وضعفهم - استغلها بمهارة وحقد مشعلو الفتن ومثرو الاضطرابات فى
مختلف المجالات ، فالضرورة تستدعى اذن أن يعمل المختصون على مكافحة
هذه الميول الانتهازية بشدة ، ويجب احترام ذات الطفل والشاب ورعايتها
كما يجب أن تتخذ جميع التدابير والاحتياطات للمحافظة على شخصية
الطفل وحمايتها من كل المحاولات العنيفة المنحرفة .

وهذه الروح هى التى تنادى بها السياسة الاجتماعية التى تطالب
بها من أجل الشباب ، والتى تهدف بصفة خاصة الى حماية الطفل والشاب
فى المجالات الاساسية المتصلة بوجوده ونشاطه وهى :

- الصحة
- والتعليم
- والعمل
- والسكن
- وأوقات الفراغ .

الفصل الاول

الصحة

لقد عملت السياسة الصحية الرشيدة والخطوات الواسعة التي قطعها الطب في مجال التقدم والنهوض منذ عام ١٩٠٠ على زيادة عوامل الامل في الحياة لدى الشعب الفرنسي بشكل ملحوظ ، ولا تقل هذه الزيادة عن ١٩٧ من العام بالنسبة للرجال ، و ٢٢٥ بالنسبة للنساء (١) .

وكان التقدم كبيرا واضحا فيما يختص بصحة الأطفال والشباب فقد نقصت نسبة الوفيات بين الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم على عام واحد ، نقصت بنسبة ٣ : ٤ عما كانت عليه من قبل وهبطت نسبة الوفيات بين الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم على عشر سنوات حتى أصبحت ١٠/١ عما كانت عليه من قبل .

وفي الفترة ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٦ كان التحسن ملموسا للغاية ، فقد انخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم على عام واحد بنسبة ٤٠٪ ، أما بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عام وأربعة أعوام فقد انخفضت نسبة وفياتهم بنسبة ٧٠٪ ، وأما عن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ سنة فقد انخفضت وفياتهم بنسبة ٥٥٪ .

أما الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ عاما فقد انخفضت نسبة الوفيات بينهم بنسبة ٤٠٪ كما قلت نسبة الوفيات بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ عاما بنسبة ٥٥٪ .

ولكن ما يؤسف له حقا أننا إذا عقدنا مقارنة بين فرنسا وغيرها من الدول الأخرى ، نلاحظ أننا نعتبر أقل تقدما من عدد كبير من تلك الدول

فان نسبة الوفيات بين الأطفال في فرنسا تبلغ ٢٧٪ في حين تبلغ ١٧٪ فقط في السويد ودول الأراض المنخفضة ، كما ان نسبة الوفيات بين الشباب الذين تبلغ أعمارهم حوالي العشرين عاما أعلى بكثير عندنا مما هي عليه في دول أخرى

(١) عن نشرة المعهد القومي للإحصاءات والبحوث الاقتصادية
يناير - مارس سنة ١٩٥٩

ويجب أن توجه فرنسا اهتمامها وجهودها الى ناحيتين :

المجال الفنى ، والمجال الاجتماعى .

ولكن المجال الفنى لا يعنىنا فى هذا البحث الذى نقوم به الآن ،
فقد نشرت بحوث رائعه فى هذا المجال يستطيع القارئ أن يرجع اليها .

أما من الناحية الاجتماعية فأننا نرى وجوب القيام بشورة كامله فى
المضمار الطبى كذلك التى حققناها فى المجال الدراسى والتعليمى وذلك
بإنشاء نظام « الطب الإلزامى » .

كما أن تعميم نظام الضمان الاجتماعى بالنسبة للأطفال حتى نهاية
مراحل دراستهم سوف يؤدى الى تخفيف عبء تربيته على أسرهم .

وأخيرا يجب توخيا لمصلحة الأطفال وصحتهم الاهتمام بالالعاب
والتمارين الرياضية .

١ - الطب الإلزامى :

إننا نقصد بالطب الإلزامى إلزام الآباء بعرض أبنائهم على الأطباء
للنصح أو العلاج .

وطبعى أن يختلف هذا الإلزام تبعا لبلوغ الطفل أو عدم بلوغه سن
الالتحاق بالمدرسة .

الإطفال الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات :

ينص قرار ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ - بشأن رعاية الأمومة والأطفال -
على ضرورة الرعاية الصحية الوقائية والرعاية الاجتماعية للطفل حتى يبلغ
السن التى تلزم أبويه الحاقه بالمدرسة .

وهذا النوع من الرعاية التى يحتاج اليها الطفل فى تلك المرحلة
من عمره تقوم به المشرفات الاجتماعيات فى مجال الأسر ويهدف الى الاهتمام
بالاطفال الذين يضطر آباؤهم لوضعهم بين أيدي المربسات أو الذين
يضعونهم فى مراكز الرعاية أو الذين حكم على آباءهم فى بعض التهم
كالتسول أو السكر والمريضة .

ولا شك أن هذه الرعاية الاختيارية حققت بعض النتائج المرضية
الى حد ما .

أما عن الدور الذى تقوم به الاختصاصيات الاجتماعيات فلا شك أنه
محدود وذلك لسبب قلة عددهن بالنسبة الى عدد الاطفال المراد رعايتهم .

فقد دلت الإحصاءات فى إقليم « بادي كاليه » على أن الاختصاصية
الاجتماعية الواحدة ملزمة برعاية عدد من الاطفال لا يقل عددهم عن ٨٠٠٠
طفل ، أما فى إقليم هوت فيين فان عدد الاطفال الذين يجب أن ترعاهم
الاخصائية الواحدة لا يقل عن ٤٠٠٠ طفل .

هذا وقد أثبت المجلس الاقتصادى الذى تكفل ببحث وحل مشكلة

حماية الأمومة والطفولة : أثبت هذا المجلس أن أكثر من نصف الوفيات يحدث في أول شهر من عمر الأطفال .

ومن أجل ذلك طالب هذا المجلس بضرورة قيام إخصائية اجتماعية بزيارة الأسرة خلال الأيام التي تلي ولادة الطفل أو عقب عودة الأم وطفلها الوليد من مستشفى الولادة .

كما قرر هذا المجلس أيضا ضرورة إجراء كشف طبي الزامي للوقاية أربع مرات على الطفل الوليد في خلال السنة الأولى من حياته ، ثم إجراء هذا الكشف الطبي الوقائي عليهم مرتين في العام حتى يصل إلى السن الإلزامية للانتحاق بالمدرسة .

ولا شك أن هذه الاقتراحات تعتبر عظيمة الفائدة وينبغي الأخذ بها، ولكنها مع ذلك تعتبر حدا أدنى للرعاية يجب الارتفاع به باتخاذ إجراءات أخرى تتصف بمزيد من الجرأة والقدام .

ففي الوقت الحاضر تنص المادة ١٦٠ من القانون الصحي على ما يلي: إذا لوحظ اضمحلال صحة الطفل فإن المشرفة الاجتماعية لا تستطيع سوى الإحابة بالولديه أو بولي أمره للاتجاه إلى الطبيب لمشورته .

وإذا حدث أن ساءت صحة الطفل بسبب اغتفاره للإشراف والرعاية الصحية المناسبة فعلى المشرفة الاجتماعية أن تقوم في الحال بإخبار الطبيب الذي يرأس مركز رعاية الطفل المختص ، وهنا يجب على هذا الطبيب أن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة للمحافظة على صحة الطفل وحياته .

ولا شك أن هذا النظام يترك لوالدي الطفل كثيرا من الحرية فمن حقهما حين تنصحهما الإخصائية الاجتماعية بالاتجاه إلى الطبيب للكشف على طفلها ، أن يستجيبا لهذه النصيحة .

حقيقة أن سلطة الأبوة التي يتمتع بها الأب على أسرته لها احترامها في هذا الموضوع . ولكن ألا يمكن أن يتخذ في هذا المجال الصحي الإجراءات والنظام اللذان أتبعهما في مجال التعميم الإلزامي ؟ فقد حدد قانون (١٦ يونيو عام ١٩٦١ بشأن التعليم الإلزامي) من سلطة وحرية الأب في ترك ابنه جاهلا دون تعليم . اننسا سنمضي تاركين الحرية للآباء في ألا يعالجوا أطفالهم كما ينبغي أو أن يمتنعوا عن عرضهم على الطبيب .

إن صحة الطفل لها على الأقل من الأهمية ما لتعليمه أي أن الفحص والعلاج الإلزاميين يجب أن يكمل التعليم الإلزامي .

ويمكن في هذا المجال اتخاذ إجراءات للإصلاح :

١ - إذا لم يكن من المرغوب فيه إجراء تغييرات جذرية في النظم الحالية ففي الامكان على الأقل زيادة السلطة الممنوحة للمشرفة الاجتماعية ولمراكز رعاية الطفولة والأمومة .

فلو حدث مثلا أن لاحظت المشرفة الاجتماعية عند زيارتها للأسرة أو لأحدى مراكز الرعاية سوء حالة الطفل الصحية فإنها تستطيع عند الاكتفاء بمجرد دعوة أبويه لاستدعاء الطبيب للكشف عليه وفقا لما ينص

عليه القانون الحالي ، بل عليها أن تعطي الأبوين فرصة محددة وتاريخا معيناً للضرورة استحضار الطبيب . فإذا لم ينفذ الأبوان طلبها خلال الفترة التي حددتها لهما فعليها في هذه الحال أن تقوم هي باستدعاء أحد الأطباء العاملين بأحد مراكز الأمومة والطفولة ، وهنا يستطيع هذا الطبيب أن يتعرف حالة الطفل المرضية ويوفر له ما تستوجبه حالته الصحية من علاج وتطبيب .

أما إذا وجدت المشرفة الاجتماعية أن حالة الطفل الصحية تستوجب الإسراع ولا تتطلب أية مهلة فعليها أن تقوم فوراً باستدعاء الطبيب دون أن تمنح أبويه أية مهلة لذلك .

وفي حالة معارضة الأبوين في قيام الطبيب بمباشرة مهمته ، على هذا الطبيب أن يقوم فوراً بإخبار الجهات المختصة بهذا الأمر ، ولا شك أن الأبوين سيتعرضان بسبب هذا الموقف لتوقيع العقوبة القانونية عليهما وخاصة إذا لم يقدموا للجهات المختصة التعليل المقبول لتصرفهما أو إذا لم يكونا قد استدعيا من قبل طبيباً آخر غير هذا الطبيب .

٢ - أما إذا كان من المرغوب فيه اتباع نظام أكثر ثورية وأكثر فعالية فيمكن إصدار قانون يحتم زيارة الطبيب التابع لأحد مراكز رعاية الأمومة والطفولة للأسرة في فترات معينة محددة .

ويقوم بهذا الطبيب بزيارة المواليد في منازلهم ، أما في الأيام الأولى لولادتهم قبل سادس يوم على الأقل وأما عقب عودتهم إلى المنزل في حالة ولادتهم بالمستشفى .

كما يجب أن يقوم هذا الطبيب برعاية شئون المولود الصحية إذا لم يكن هناك أي مانع لذلك لدى الأبوين .

أما في حالة رغبة الأبوين في وضع وليدهما تحت رعاية طبيبة خاصة ، فعلى مركز رعاية الأمومة والطفولة أن يتيقن حقيقة ذلك .

وفي خلال العام الأول والأعوام التي تليه وحتى موعد التحاق الطفل بالمدرسة الابتدائية يتحتم أن يقوم طبيب مركز رعاية الأمومة والطفولة بإجراء زيارات دورية للطفل ، يمكن أن تكون في منزل والديه أو في المركز الطبي لرعاية الأمومة والطفولة .

ويلاحظ في هذا الإصلاح الثوري أن زيارة الطبيب لأطفال الأسرة تحول محل زيارة المشرفة الاجتماعية لهم . وفي هذه الحال يخول الطبيب حق علاج الطفل المريض بعد موافقة والديه .

ولا شك أن هذا النظام أكثر بساطة من سابقه ولكنه كذلك أكثر جراءة كما يتطلب استعداداً وإمكانات طبية اجتماعية أكثر تقدماً .

كما أن الأسرة أكثر استعداداً لقبول زيارة الطبيب الإجبارية منها بالنسبة لزيارة المشرفة الاجتماعية ، نظراً لأن عمل الطبيب يمتاز بتنوع من السلطة المقبولة .

الأطفال الذين أصبحوا في سن الالتحاق بالمدرسة :

بالنسبة لهؤلاء الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة تقوم هيئة الصحة المدرسية والجامعية بتوفير سبل ووسائل الرعاية لهم ، وفقا لما نص عليه قرار ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

وتعتبر الرعاية الطبية الوقائية من أولى المهام التي تقصدها وتتضمن ضرورة اجراء فحص طبي للطفل في أول العام الدراسي، وضرورة اجراء كشف طبي دوري على الأطفال خلال السنة الدراسية ويرسم هذا الكشف بصفة خاصة الى الكشف عما قد يوجد من أعراض مرض الدرن .

وترسل الإدارة الصحية لآباء التلاميذ بنتائج الفحص وخاصة وزن الطفل وطوله وما قد يتكشف من نقص أو ضعف ولكن لوالدي الطفل حرية التصرف وعدم الأخذ بما تبديه الادارة الطبية من ملاحظات، ويمكنها عدم اجراء الكشف الطبي على الطفل برغم التوصيات التي توجه اليهما وان كان تطعيم الأطفال اجباريا وفقا لما قضى به القانون ضد بعض الامراض وخدمة للمصلحة العامة وتجنبنا لعدوى الامراض والاوبئة .

ومن الغريب حقا ان بعض الاحصاءات قد دلت على أن هناك عددا كبيرا من الأطفال لم يحرصوا ضد بعض الامراض خلافا لما قضى به القانون وأن حوالي ثلث الأطفال قد الحقوا بالمدارس الأولية دون تحصينهم ضد تلك الأمراض .

ومما يذكر أنه خلال ظهور مرض الدفتريا الذي اجتاحت مقاطعة سين لواز تبين أن جميع الأطفال الذين لاقوا حتفهم بسبب هذا المرض لم يحرصوا ضده مع ان عددا لا يستهان به من هؤلاء الأطفال قد قبلوا بالمدارس (٤)

ويؤكد العالم الكبير البروفسور برنارد ان حوالي ٧٠٪ من الأطفال الفرنسيين لا يحرصون ضد مرض السل برغم ان التحصين ضد هذا المرض الزامي .

ولو أننا قارنا بيننا وبين الشعوب الاجنبية للاحظنا ان الإصابة بين أطفال باريس بمرض السل تزيد ست مرات عن نسبة تعرض طفل في السن نفسها لهذا المرض في مدينة مثل كوبنهاجن .

وبتقضى الامر زيادة سلطات هيئة الصحة المدرسية وفرض بعض الالتزامات على الآباء ، فعندما تلاحظ هيئة الصحة المدرسية أن الطفل لم يحرص فعليه أن تسارع باسترعاء نظر عائلته وتحدد لها مهلة معينة لاتمام التحصين .

وفي حالة انقضاء هذه المهلة دون أن يتم تحصين الطفل او دون أن تقوم أسرته بتقديم الشهادة التي تثبت تملد تطعيمه لأسباب صحية تقوم

(١) وفقا لما ورد ذكره في جريدة الفيجارو الفرنسية بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ .

الهيئة المذكورة باتخاذ الاجراءات القانونية ضد رب الاسرة ، وتتخذ
الاجراءات اللازمة لحقن الطفل .

واذا تبين لهيئة الصحة المدرسية إصابة الطفل بأحد الامراض ،
معليها أن تقوم بإبلاغ أسرته بذلك ، وهو ما يتم في الوقت الحالي .

وعليها أن تطالب أسرة الطفل بعرضه على طبيب مختص وتمنحها
مهلة محددة لانمام ذلك .

وإذا انتهت هذه المهلة دون أن تقوم الاسرة بعرض طفلها المريض على
أحد الاطباء المختصين فعلى هذه الهيئة أن تقوم أيضا باتخاذ الاجراءات
القانونية ضدها .

وإذا كان مرض الطفل خطيرا ، وأشعار الطبيب المختص بالدواء
والمعالج اللازمين فإن الاسرة ملزمة باتباع ارشادات الطبيب وعلاجه .

لما اذا عللت الاسرة عدم رغبتها في اتباع أوامر وارشادات الطبيب
المذكور بسبب عدم ثقتها في فاعلية وصلاحيه علاجه فيسمح لها باستدعاء
طبيب آخر وإذا ثبت ان ارشادات وأوامر الطبيب الجديد تطابق ارشاد
وأوامر الطبيب الذي سبقه فيجب على رب الأسرة تنفيذهما والا اتخذت
الاجراءات القانونية ضده .

وقد يقول البعض : ان هذه الاجراءات تبدو شديدة تعسفية ولكن
هذهما الوحيد هو حماية الطفل ورعاية حياته وحمايته من اضرار أو بخل
ولي أمره مما يجعله يحيد عن الطرق القوية التي تتيح للطفل عوامل
الصحة والسلامة .

تعميم الضمان الاجتماعي للأطفال والشباب حتى انتهاء مرحلة الدراسة :

تري هل يستلزم نظام الطب الالزامي الذي أشرنا بالاتجاه اليه
جمل الاشراف والرعاية الطبية للأطفال - الذين لم يصلوا بعد الى مرحلة
الالتحاق بالدراسة - بالمجان ؟

اننا نعرف ان التعليم الابتدائي حين جعل الزاميا أصبح كذلك
بالمجان فهل يستلزم اذن انتهاج السبيل نفسه بالنسبة للطب الاجباري؟

لا شك ان هذا العمل سيخفف العبء المادي الملقى على كاهل الابوين
معندما يكون الآباء من المستفيدين بالضمان الاجتماعي ، فلا شك أنهم
سيستفيدون بما يقدمه من تخفيف عبء الاتفاق الذي يكابدونه من أجل
رعاية صحة أطفالهم ، ولان هيئات الضمان الاجتماعي هي التي تقوم بسداد
مصرفات الأسرة الطبية والصحية في حالة جعل نظام التطبيب اجباريا .

ولكن ها هي ذي مشكلة خاصة تقف عقبة كاداه في طريق الأطفال
الذين لا يتمتع آباؤهم بامتيازات الضمان الاجتماعي ولا يستفيدون من
المعونة الاجتماعية ...

ويمكننا فيما يتصل بتلك الفئة من الاطفال ان نقتبس النظام الذي اقره قانون (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٨) الخاص بالطلبة ، فالطلبة الذين يتمتعون بالتأمين الاجتماعي يستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي بمنحهم مساعدات اقل قيمة نسبيا ويمكن في هذا المجال نفسه كذلك ان تقدم الاقتراح التالي والذي يتضمن تقرير حق النساء الحوامل والاطفال الذين لا يتمتع آباؤهم بالتأمين الاجتماعي في الاستفادة منه ، وفي هذه الحال يحصل رب الاسرة على المساعدات التقديرية اللازمة له لرعاية زوجته الحامل ورعاية طفله في حالة المرض .

٣ - النهوض بالتربية البدنية والالعب الرياضية .

وينبغي اخيرا لرعاية صحة الطفل والشباب وتحسينها الاهتمام بالتربية البدنية والالعب الرياضية .

وليست تربية الشباب الرياضية ضرورية في مجال المؤسسة فحسب ولكنها لازمة كذلك بعد انتهاء مرحلة الدراسة كذلك .

التربية البدنية في المدارس :

لقد زينت الحصص المخصصة للتربية الرياضية والتمارين البدنية في المدارس العامة ، كما أن مادة التربية الرياضية في فصول نهاية الدراسة الثانوية بجميع المدارس أصبحت من المواد الاجبارية :

التربية البدنية بعد انتهاء فترة الدراسة بالمؤسسة

عندما يصير الطفل شابا وينتهي من مرحلة الدراسة ينبغي ألا يكف عن مزاولة التربية البدنية .

ولقد قم منذ عدة سنوات كل من مدام فينو ومسيو م . بيشي ومسيو بيتو ومسيو ديكسون أعضاء الحزب الاشتراكي في الجمعية الوطنية - قدموا مشروع قانون بشأن تنظيم الالعب الرياضية بينه المسؤولين الى الخطر الذي يتعرض له الشباب المراهقون عند بدء التحاقهم بالعمل .

فالواقع أن الاغلبية العظمى من المراهقين عندما ينتهون من فترة التعليم الابتدائي يهرعون الى مجالات العمل وفي هذه السن الغضة يبدأ هؤلاء المراهقون في مزاولة نشاطهم داخل المصانع والمكاتب والمنشآت والمحال . وفي هذه الفترة الحرجة الصعبة من سني أعمارهم ونموهم يجد هؤلاء المراهقون الصغار أنفسهم يعملون وسط الآلات والمكينسات ويمارسون مختلف الاعمال المرهقة التي تؤثر على أجسامهم ساعات طويلة في أجواء المصانع والمؤسسات الصناعية الفاسدة .

وهنا تبدأ أجسامهم تعاني من الاضمحلال والضعف اللذين ينفذان بخطر كبير يهدد شباب المستقبل .

وقد ثبت أنه خلال فترة المراهقة بصفة خاصة تستبح الفرصة لتكوين واعداد الشاب بدنيا ورياضيا ، في هذه الفترة بالذات تسنح الفرصة لكي يتوافر لهم الجسم القوي السليم الذي يصمد ويقاوم ما يصيبه

من امراض وفي هذه الفترة أيضا يمكن أن تفرس في النفوس العادات
الحسنة والحصل الحميدة ، لحياة صحية سليمة وعمل مثمر .

ويجب اذن اعداد برنامج اجبارى على الاقل للعمال المراهقين حتى
سن ١٨ أو ٢٠ عاما كما لو كانوا يواصلون دراساتهم فى المعاهد الثانوية
، العليا .

ويمكن لهذا الفرض اقتخاذ بعض الاجراءات الخاصة :

١ - يجب أن تخصص المصالح والمؤسسات العامة وأصحاب الأعمال
فى القطاع الخاص للنهين غير الزراعية ، تخصص للعمال أسبوعيا وقتا
كافيا للقيام بالالعب الرياضية والتمرينات البدنية .

على الا يخصم هذا الوقت من الأجر الذى يتقاضاه العامل من عمله
بل يجب اعتباره من اوقات العمل ، وتستطيع خزائن الضمان الاجتماعى
تمويض أصحاب الأعمال عن أجر هذا الوقت .

٢ - كما يجب أن يلزم العمال المراهقون أداء مختلف التمرينات
والالعب الرياضية ولا يستثنى من القيام بها الا من يقدم شهادة طبية
تثبت عدم قدرته صحيا أو جسمائيا على القيام بها .

وإذا لم يكن هناك مركز للنشاط الرياضى والبدنى تنضم اليه
المؤسسة يجب على وزارة التربية والتعليم أن تتيح لها الاستفادة بملاعبها
ومعداتنا بالرياضيه التى بالمدارس فى غير اوقات الدراسة .

واعتقد أن الامر لا يستلزم الالتجاء لعدد جديد من المدربين
والمدرسين الرياضيين لتنفيذ هذه البرامج فيكفى أن يمنع المدربون
والمدرسون الرياضيون الاصيلون مكافأة اضافية على ما يؤدونه من عمل
فى هذا المجال الجديد ، وبذا لن تكون الدولة فى حاجة الى اعتمادات كبيرة .

الفصل الثانى

التعليم

التصور الاجتماعى فى مجانية التعليم :

لاشك أن مجانية التعليم تعتبر من أهم الاصلاحات التى قامت
باجرائها الجمهورية .

لقد تقررَت مجانية التعليم الابتدائى فى فرنسا منذ عام ١٨٨١
ولكن مجانية التعليم الثانوى لم تقرر الا منذ عام ١٩٣٣ ، وعندما
امسكت حكومة فيشى بمقاليد الحكم فى البلاد أعادت التعليم الثانوى الى
ما كان عليه من قبل ، بمصروفات ، وظلت الحال كذلك حتى عهد
« التحرير » حيث عادت مجانية التعليم .

ومما هو جدير بالذكر أن مجانية التعليم قد ألغيت بمجرد أن
أزالت حكومة فيشى الحكم الجمهورى .

كما أن مجانية التعليم العالى تقررَت كذلك منذ « عهد التحرير » .

فترى هل تعتبر تلك المجانية كافية لاتاحة الفرصة لجميع
شباب فرنسا للتعلم ؟

حقيقة ان المجانية بالنسبة للتعليم الابتدائى تعتبر كافية ، أما عن
مرحلة التعليم الثانوى فان تقديم المنح الدراسية والمساعدة الكافية
لأولياء أمور الطلبة الذين لا يتمتعون بسعة العيش يهيئان الفرصة لتعليم
أبنائهم .

أما عن التعليم العالى ...

فسبيدو ان المجال فيه لا يتسع الا لابناء طبقات معينة من المجتمع
وقد قام المكتب الجامعى للاحصاءات باجراء أبحاث لمعرفة الأحوال
والطوائف الاجتماعية التى ينتمى إليها مختلف الطلبة .

وقد تبين من هذه التحقيقات أن الاغلبية العظمى من الطلبة فى
سنة ١٩٥٦ بالنسبة لطوائف أولياء الأمور تتكون من أبناء الموظفين
(حوالى ٢٧ الى ٢٩ ٪) وأن هذه النسبة قد زادت زيادة طفيفة فى الفترة
التى بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٥٦ .

أما الطلبة الذين يزاول أولياء أمورهم أعمالا حرة أو يدبرون

مؤسسات تجارية أو صناعية فتبلغ نسبتهم من ١٥ الى ١٧٪ من المجموع الكلى .

أما أبناء المستخدمين الذين يصلون الى مرحلة التعليم العالى فلا تزيد نسبتهم عن ١٢٪ من مجموع طلبة الجامعات .

وأخيرا فإن نسبة الطلبة من أبناء عمال الصناعة والزراعة لم تتجاوز ٤٪ على حين يمثل آبائهم ٤٠٪ من عدد السكان العاملين .

... ان هذه الأرقام لا تحتاج الى تعليق أو توضيح ، فهى تعبر عن الأحوال القائمة تعبيرا ناطقا للغاية ...

المصروفات الباهظة التى تنكبها الدولة بسبب تقرير منح دراسية لجميع الطلبة

لقد طالب الكثيرون بالعمل على النهوض بالمستوى المادى للطلبة واقترح البعض تخصيص منحة تصرف للطلبة بصفة عامة خلال سنين دراستهم .

ومما قيل لمساندة هذا الاقتراح : ان الطالب - وعلى الأقل الطالب الجاد فى دراسته - يؤدى عملا بالمعنى الواسع لهذه الكلمة فعمل الطالب لا يقل عن العمل الذى يؤديه الموظف فى مكتبه أو العامل فى مصنعه . فلماذا إذن لا يحصل مثلهما على أجر فى صورة منحة دراسية يستطيع بها توفير ضروريات معيشته دون حاجة الى الاعتماد على مساعدة والديه

ولكن هناك من يعترضون على ذلك ... فيقولون: ان الموظف والعامل يحصل كل منهما على أجره مقابل خدمة يقوم بأداؤها ، أما الطالب . فمن الظاهر انه لا يؤدى أية خدمة ، إنه لا يعمل من أجل الآخرين ولكن من أجل نفسه ، انه يتعلم ويتثقف لينمى من شخصيته ويرفع من مستواه الاجتماعى ، حتى يهيئ لنفسه وضعا يفيد منه فى المستقبل .

ويمضى هؤلاء المعترضون قائلين : اليس أجر الطالب هو الدبلوم أو الليسانس الجامعى الذى يحصل عليه والذى يستطيع بفضلله أن يزاول المهنة التى توفر له الكسب المادى سواء أكان طبيبا أو محاميا أو موظفا ؟

ولكن علينا مع ذلك أن نتعمق فى بحث هذا الموضوع .

ان المجهود الأدبى الذى يبذله الطالب لا يعود عليه هو فقط بالنفع أو الفائدة ، بل يعود كذلك بالنفع على المجتمع كله . فترى ماذا يكون حال مجتمع مفتقر للعلماء ، وكبار الموظفين ، والمدرسين ؛ والأطباء والمهندسين ؟ ماذا تكون حال هذا المجتمع المفتقر لجميع هذه العناصر الحيوية الهامة ؟...

فكل بلد يحتاج الى أن تتعلم صفوف شبابه ، وأن تنهض ، ويرتفع

مستواها ٠٠ فليس هناك شك في أن مصلحة الطالب تسير مع مصلحة المجتمع عامه ، وتتفق معها .

أفلا يستحق كل فرد اجرا معلوما عن العمل الذى يؤديه ؟ ألا يستحق هذا الاجر سواء أكان ما يحققه من فائدة عاجلا أم آجلا ؟

لا شك أن انكباب الطالب على كتبه وأبحاثه العلمية يعتبر ذا قيمة اجتماعية كبيرة ، حقيقة أن هذا الطالب سيحصل فيما بعد على الجزاء الذى يستحقه في صورة الوصول الى مركز اجتماعي أسمى ولكن هذا لا يمنع أن تقرر له بمجرد سيره في الدراسة منحة دراسية مكافئة له على ما يؤديه من مجهود في الدراسة والبحث ، ولتشجيعه على مواصلة هذا المجهود .

لقد لاقت فكرة تقرير المنح الدراسية موافقه كثير من أصحاب العقول المفكرة الحصيفة .

فمسي أن يأتى هذا اليوم الذى يتحقق فيه هذا الاقتراح المأمول .

ومما لا ريب فيه أن تقرير هذه المنح لجميع الطلبة يحتاج الى اعتمادات ضخمة ستثقل حتما كاهل الدولة ولذا فإن الامر يقتضى التخلي عن مبدأ تقرير المنحة لجميع الطلبة ، واتجاه سبيل آخر بأن تستبدل بهذه المنحة العامة منحة تقرر لبعض فئات الطلبة التى يستحقونها أكثر من غيرهم .

نظام قصر المنح الدراسية على بعض الطلبة :

ينبغي أن يراعى هذا النظام ما تملكه أسرة الطالب من موارد مالية وكذلك سياسه التخطيط في التعليم العالى .

فمن الملاحظ أن أسر الطلبة تنتمى الى طوائف متباينة : فمنهم أصحاب المهن الحرة ، أو رجال الاعمال ، وكبار موظفى الدولة ، وكبار التجار وكبار الزراعيين وأصحاب العقارات . ومن الواضح أنه ليس ثمة ما يبرر تخصيص منح لأبناء هذه الأسر من طلبة المعاهد والجامعات فلا شك أنها تستطيع فى يسر سد تكاليفهم وطلباتهم لمواصلة دراستهم فلا يستبعد أبدا أن يتخذ هؤلاء الطلبة الميسورون تلك المنح كمجرد « مصروف ترفيهى » وهى التى يعتبرها غيرهم من الطلبة المحتاجين ضرورة حيوية ملحة .

اذن فمن المستحسن تخصيص هذه المنح الدراسية للطلبة الذين ينتمون لأسر رقيقة الحال .

ولتحديد قيمة الموارد المالية لكل أسرة ، ينبغي أن يؤخذ فى الاعتبار الدخل السنوى الذى تحصل عليه الأسرة من واقع الاقراارات الضريبية ثم يقسم هذا الدخل السنوى الكلى على عدد أبناء الأسرة ويتخذ الناتج أساسا لتقرير أحقية الطالب فى الحصول على المنحة الدراسية أو عدم أحقيته .

أما عن الطلبة المتزوجين ، فهم يكونون بمفردهم أسر مستقلة غير الأسر التى ينتمون اليها . وهذه الفئة من الطلبة تستطيع الحصول على المنحة فى حالة افتقارها الى المورد اللازم .

الفصل الثالث

المهنة

لاشك أن اختيار المهنة يؤثر الى حد بعيد على مصير الفرد ويمكن هنا اجراء كثير من الاصلاحات النافعة في مجال التوجيه والادخار والائتمان كذلك يجب توجيه عناية خاصة لتذليل الصعوبات التي تعترض طريق « الزارعين الصغار » .

١ - التوجيه المهني :

١ - الوقائع :

لقد قام المعهد القومي للدراسات السكانية باجراء تحقيقات بخصوص توجيه واختيار الاطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس (١) .

وقد اسفرت التحقيقات التي قام بها كل من المسيو جيرار والمسيو باسيد معا عن نتائج جديدة بالذكر لأنها تبرز الضرورة الملحة لاجراء اصلاح في ذلك المجال ، وأهم هذه النتائج :

١ - ثبت أن التوجيه المهني للطفل تتحدد معالمه لافى نهاية مرحلة الدراسة الابتدائية الإلزامية ، ولكن في حوالى العام الحادى عشر والثانى عشر من عمره .

وأثبت الباحثان بالادلة المتعددة أن ٣ : ١٠ من الاطفال الذين يعيشون بالقرى والاقاليم يتركون مدارسهم في مثل هذه السن ليتجهوا الى مرحلة التعليم الثانية ، مرحلة التعليم الفنى أو الدراسات التكميلية .

٢ - في نهاية مرحلة الدراسة الابتدائية الإلزامية يقوم نحو نصف تلاميذها بطرق أبواب العمل ويواصل الباقيون تعليمهم اما فى أحد معاهد التعليم أو فى أحد مراكز التلمذة الصناعية .

٣ - ان تفوق التلميذ ومركز أسرته الاجتماعى هما العاملان الرئيسيان اللذان يشجعان على انتقال التلميذ من مرحلة التعليم الابتدائى الإلزامى الى المراحل العليا التي تتبعه ، فالتلميذ المتفوق في دراسته والذي ينتمى الى أسرة ميسورة الحال يتمكن من مواصلة دراسته .

وقد لاحظ الباحثان مع ذلك أن هناك عددا من الاطفال المجتهدين

(١) بحث بقلم الان جيرار وهنرى باسيد .

«الذين كانوا يحصلون على تقديرات عالية في آخر منى دراستهم وجهوا الى ميدان العمل قبل اتمام دراستهم» .

وأخذ الباحثان ينفقان عن الاسباب التي دعت هؤلاء الاطفال المجدين للممتازين لسلوك طريق العمل بدلا من استكمال دراستهم وخاصة انهم كانوا يستطيعون المضي في طريق الدراسة .

وتبين الباحثان أن أهم العوامل التي تحدو هؤلاء الاطفال لانتهاج طريق العمل فور الانتهاء من دراستهم الابتدائية هو « الوسيط المهني للأسرة » ولذا فان الاطفال الممتازين في دراستهم في المرحلة الابتدائية المنتهين لاسر الزارعين والفلاحين يندمجون في اطار العمل الزراعي فور انتهائهم من مرحلة التعليم الابتدائي الإلزامية .

وتبدو هذه الظاهرة واضحة كذلك في مجال أبناء اسر العمال والتجار والصناع .

لما عن الدواعي النفسانية التي تجعل الطفل يسلك هذا السبيل فان الاطفال يشعرون برغبة في الاشتغال في أسرع وقت ممكن ، ومع ذلك فان هذه الرغبة التي تمتل في نفس الطفل ترتبط في الواقع ارتباطا وثيقا بالجو المائلي الذي يعيش فيه وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة لأبناء الزرايع الذين يشعرون بأكراه أدبي عليهم لمساعدة آباءهم في أعمالهم الزراعية حتى لو راودتهم آمال مشروعة في النجاح في طريق آخر من الحياة ، تلك الآمال التي يضطرون لكبتها وكتمانها في أعماقهم .

وهناك نسبة غير ضئيلة من الاسر ٤ : ١٠ تؤكد ان السبب الرئيسي الذي يعوق أطفالها عن استكمال دراستهم هو ضيق ذات اليد والافتقار للموارد المالية .

وأخيرا ترجع ٢ : ١٠ من الاسر السبب الى عسدم توافر المدارس بالقرب من محال الإقامة .

هكذا أثبتت الوقائع . . فقد تبين في كل عام ان عددا كبيرا من الاطفال والمراهقين لا يتمكنون من اتمام أو تحسين تكوينهم العقلي أو الفني ، ولا شك أن هذه الظاهرة لا تقتصر ضررها على هؤلاء الصغار لأنها تنفق عقبة في سبيل تقدمهم وارتقائهم الاجتماعي ، بل انه يمتد كذلك فيصيب الأمة في مجموعها .

قصود التوجيه المهني :

أنشأ المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٢٤ ماي سنة ١٩٣٨ نظام التوجيه المهني وينص هذا المرسوم على :

— ألا يلحق أى طفل تقل سنه عن ١٧ سنة بأية مؤسسة صناعية او تجارية إلا بعد أن يقدم شهادة من منكرتارية التوجيه المهني .

وفي أكتوبر عام ١٩٥٥ صدر مرسوم يحدد مهمة ونظام مراكز التوجيه المهني .

وتقوم هذه المراكز بهمة التوجيه للأطفال الذين أنموا المرحلة
الدراسية الأولى .

وتستطيع هذه المراكز أن تقوم بمهمتها بناءً على طلب رؤساء المعاهد
في الوقت الذي يترك فيه تلاميذ المرحلة الأولى دراستهم دون إتمامها أو خلال
السنوات التالية لحل جميع المشكلات التي تدخل في اختصاصها .

وتقوم كذلك بحل المشكلات لهؤلاء التلاميذ الصفار وتلبية ورغبات.
اسرهم في كل مايتصل بتوجيههم المهني .

كما تقوم هذه المراكز أيضا بحصر التلاميذ في معاهد التعليم الفني.
وفي مراكز التلمذة وفي المدارس المهنية .

وتحصل هذه المراكز على كل مايتعلق بالتلميذ خلال فترة دراسته من.
تقديرات ومعلومات .

ولا شك أن مراكز التوجيه المهني تقوم بخدمات جليلة الا أن نشاطها
غير كاف للأسباب التالية :

١ - بدء نشاطها في مرحلة متأخرة .

٢ - تقوم بمزاولة أوجه نشاطها في نطاق المدن بصفة خاصة .

٣ - ليست آراؤها وتوصياتها الا اختيارية .

١ - بدء نشاطها متاخرا :

يبدء نشاط المركز بصفة عامة عند خروج الطفل من المدرسة الابتدائية
وقد ذكرنا من قبل أن التوجيه الدراسي للطفل الذي يحدد بدوره توجيهه
المهني ، تتحدد معاله عندما يشارف الطفل عامه الـ ١١ أو الـ ١٢ أنه يتحدد.
في مشارف هذين العامين من عمره ، وليس في عامه الـ ١٤ أو الـ ١٥ .
ذلك أن الطفل الذي ظل بدون توجيه حتى انتهاء دراسة المرحلة الأولى لم
يعد يستطيع أن يغير اتجاهه ، فلو أنه أراد في هذا الوقت متابعة الدراسة
الثانوية فسوف يعوق تخلفه عامين على الأقل طريقه ، ذلك التخلف الذي
سوف يلاحقه طول حياته .

٢ - محدودية امكانيات مراكز التوجيه المهني :

وهو ما يضطرها الى قصر نشاطها على المناطق والمدن الهامة ، فقلما
يمتد نشاطها الى القرى .

وهذا النقص في المناطق الزراعية أمر يدعو للأسف ، ذلك أن هذه
المناطق هي التي نجد فيها بالذات أشد ضغط من الأسرة على الطفل لحمله
على التوقف عن دراسته والعمل مع رب الأسرة كي يوفر يدا عاملة جديدة.
بالمجان .

٣ - ليس هناك أي صفة الزاوية لما تصدره مراكز التوجيه المهني.
من نصائح وتوجيهات .

فقد ثبت من الإحصاءات أن ١١٧ نصيحة فقط من ١٨٧ هي التي
« ثبتت وإن الـ ٧٠ الباقية لم يعمل بها » .

ولاشك أن كل ما يبدو على تلك المراكز من نقص وقصور في الوقت
الحالي ، يحتم إجراء اصلاح لمصلحه ، لكي يتحقق ما هو مرغوب ومأمول
منها .

اصلاح نظام التوجيه المهني :

لاشك أن مراكز التوجيه المهني ستستطيع أن تقوم في البلاد بدور
هام لو تمت في نطاقها التعديلات التالية :

١ - ضرورة تدخلها في فترتين هامتين بصفه خاصه في حياة
الطفل ، وهما :

أ - عندما يبلغ العاشرة من عمره أو الحادية عشرة ، ففي هذه السن
يكون الطفل قد وصل للفصل السادس بالمدرسة أي أنه يكون
قد بدأ المرحلة التعليمية الثانية .

ب - عندما ينتهي الطفل من مرحلة الدراسة الإلزامية ويكون الطفل
قد بدأ يطرق مرحلة المراهقة ويأخذ في التفكير في المهنة التي
يرغب العمل فيها .

ففي هاتين الفترتين من حياة الطفل ينبغي اتخاذ قرارات حاسمة
تقرر مصير الطفل .

ولاشك أن تكوين « مجلس للتوجيه » سيساعد على تسهيل الاختيار
الذي يميل اليه التلميذ ويمكن تلخيص اختصاص وتكوين ومهام تلك
المجالس فيما يلي :

يختص المجلس التوجيهي بإبداء الرأي في توجيه عدد معين من الاطفال
الذين أتموا فترة الدراسة في المقاطعة نفسها ، ويجب ألا يكون عددهم لاء
التلاميذ كبيراً ، حتى يتيسر للمجلس بحث ودراسة أسوالهم بحثاً ودراسة
مستفيضه ، كما ينبغي ألا يكون ضئيلاً حتى يستطيع المجلس أن يكون
مفكرة عامة عن التوجيه المهني الذي يجب أن يقرر للاطفال والشباب في
قطاع معين من البلاد .

كيف يتم تكوين المجلس التوجيهي ؟

يجب أن يوفر للمجلس ضمانات الاستقلال والمناصر الفنية اللازمة
كافة :

ويمكن أن يعهد برياسته الى المدير الاقليمي أو مثله كما يمكن
أن يضم :

اتحادات الاسم . وبصفة خاصه اتحادات آباء التلاميذ .

أعضاء هيئة التعليم العام كناظر المدرسة الابتدائية ورؤساء معاهد

تعليم المرحلة الثانية (أى المدارس الثانوية والمدارس الفنية) ومن الاساتذة والمدرسين الذين ينتخبهم زملاؤهم .

• اعضاء يمثلون التعليم الحر .

- ممثلى الغرف الزراعية والغرف التجارية والغرف المهنية .
- اختيار طبيب يتم اختياره من نقابة الاطباء .
- مدير العمل والايدي العاملة ، او أحد ممثليه .
- مدير الخدمات الزراعية أو أحد ممثليه .

مثل هذا التنظيم سيمتج الفرصة لمجلس التوجيه لكى يستفيد من مختلف المعلومات والبيانات التى تتجمع لديه من مختلف الدوائر والقطاعات كما أنه يعمل على تأمين المصالح الرئيسية الاقتصادية والعائلية .

يقوم المجلس التوجيهى بمهمة ابداء الرأى فى ملف توجيه كل طفل عند بلوغ سن العاشرة أو الحادية عشرة أو فى آخر سنى الدراسة الإلزامية .

ويجب أن يحتوى هذا الملف على ما يأتى :

– ورقة بتوقيع الطفل يذّكر فيها الوجهة التى يفضلها ويراعى أن يتم هذا الاختيار فى حرية تامة دون أن يكون هناك أى ضغط على الطفل .

– وورقة تتضمن رأى الابوين بخصوص توجيه طفليهما على أن يؤخذ فى الاعتبار رأى الأم كذلك فى هذا الأمر .

– وورقة تتضمن رأى المدرسين والمعلمين الذين قاموا بالتدريس للطفل خلال فترة دراسته الابتدائية لان معرفة المعلمين والمدرسين بالتلميذ لا تقل عادة من معرفة إبيوه له .

– وورقة تتضمن رأى مركز التوجيه المهنى فى الطفل .

فاذا اتفقت جميع هذه الآراء ، كانت مهمة المجلس سهلة مبسطة .
اذ أنه من يفعله إلا أن يسجل هذا الاتفاق غير أنه يمكن للمجلس فى حالات استثنائية – ألا يأخذ بهذه الآراء وأن يقترح حلاً آخر اذا رأى أن الطريق الذى اختاره الطفل ليس مذكلاً كان تكون هناك رداة فى المهنة التى يختارها .

وعندما يتخذ المجلس قراره بشأن الطفل ، يقوم بإبلاغ ولى أمره بذلك وغالباً ما تكون هناك أية صعوبة تعترض مهمة المجلس عندما يوافق ولى الأمر على الحلول التى يقترحها عليه المجلس بشأن ابنه .

ولكن ترى ما الذى يحدث لو أن ولى أمر التلميذ ضرب بتوجيهات المجلس عرض الحائط ؟ .

فى خلال الجلسة التى عقدها الاتحاد العالمى للمنظمات العائلية فى

شهر نوفمبر عام ١٩٥٩ تحت رعاية هيئة اليونسكو - في خلال تلك الجلسة التي ناقشت فيها مشكلات التوجيه .

قرر الاتحاد ما يأتى :

يجب أن تتصف جميع أبحاث ودراسات التوجيه بالصفة الاختيارية البحثية ، وألا تتضمن أى إلزام فى مضمونها وأن ولى أمر التلميذ هو الذى يتمتع بالحق فى اتخاذ القرار النهائى بشأن توجيه ابنه .

الإدخار :

لم يكن من شأن تدهور قيمة النقد فى فرنسا الذى تعاقب منذ الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ أضعاف القوة الشرائية لدى الأشخاص المسنين الذى قد أدخروا ما يلزمهم من المال لمواجهة مطالب الحياة فى آخر حياتهم - لم يكن ذلك فحسب ، بل لقد كان له رد فعل على الشباب نفسه . فقد كان من أثره تثبيط الرغبة فى الادخار .

فحقا ماذا عساهم أن يستفيدوا من الادخار اذا كانت المبالغ المدخرة مع احتفاظها بقيمتها الاسمية تفقد جزءا كبيرا من قيمتها الحقيقية ؟

كما أن ظهور الفرنك الجديد فى التعامل النقدي قد أدى الى زيادة الاحساس بهذا التدهور وتجسيمة .

واعتقد أن علاج هذه الظاهرة قد يتم باتباع نظام يقوم على رد المدخرات على أساس قيمتها الحقيقية وقت ايداعها مقومه بقيمتها الشرائية أى بما يمكن أن تشتريه وحدة النقد من سلع معينة تتخذ مقياسا لتحديد هذه القيمة ، ويمكن قصر هذا النظام تخفيفا للأعباء عن صناديق التوفير على فئات معينة من المودعين الذين ينبغى تشجيعهم على الادخار .

وبذا اعتقد أن الشباب سيجنون فائدة محققة من ايداع مدخراتهم فى صناديق البريد وفقا لهذا النظام .

الاتمان وانشاء صندوق لاقراض الشباب :

كثيرا ما تكون المدخرات غير كافية لمساعدة الشباب على تكوين نفسه مهنيا ، ولذا تظهر ضرورة الاقتراض .

حقيقه أن الدولة تضم كثيرا من المنظمات والمؤسسات التى تستطيع امداد الشباب ببعض السلفيات لمعونتهم على بدء حياتهم العملية والزراعية بصفة خاصة هم الذين يتمتعون بهذه المزايا اذ تنص المواد ٦٦٦ وما بعدها من القانون الزراعى على منح القروض متوسطه الأجل لصغار الزراع الذين يودون تكوين أنفسهم سواء لشراء أراض زراعية واستغلالها أو بالانضمام الى شركات الاستغلال الزراعى .

وببلغ الحد الأقصى لكل قرض من هذه القروض حوالى ٢٠٠.٠٠٠.١٠٠ فرنك وهو مقدر لشراء المواشى والآلات الزراعية اللازمة وتبلغ قيمة فوائد هذا المبلغ ٢ ٪ أما القيمة الكلية لتلك القروض فتبلغ حوالى ٢٧ مليار فرنك سنويا .

ويمكن تعميم هذا النظام في جميع المجالات المهنية ولذا فإننا نقترح
انشاء صندوق لاقرض الشباب .
وتتمثل مهمة هذا الصندوق في تقديم القروض اللازمة للشباب
لتأسيس انفسهم مهنيا ويمكن تحديد الشباب وفقا لمعايير السن السابق
ايضاها أي ٣٠ عاما للشباب غير المتزوجين و ٣٥ عاما للشباب
المتزوجين .
ويمكن أن يضم الصندوق اقسامامختلفة : منزراعى وتجارى وصناعى
وجرفى وأصحاب المهن الحرة .

الفصل الرابع

الأسكان

لقد قامت الدولة بتنفيذ كثير من المشروعات في ميدان الاسكان الا انها لم تصل مع ذلك الى حل كلى للمشكلة التى تعتبر من المشكلات الرئيسية التى تواجه الشباب .

وتدل الاحصاءات الرسمية الصادرة من وزارة الانشاء على أن عدد المساكن التى تم انشاؤها كل عام منذ سنة ١٩٤٩ بلغ الأرقام التالية :

في عام ١٩٤٩	تم انشاء	٥١٤٣٠ مسكنا
في عام ١٩٥٠	تم انشاء	٦٨٠٠٠ مسكنا
في عام ١٩٥١	»	» ٧٥٠٠٠
في عام ١٩٥٢	»	» ٨١٠٠٠
في عام ١٩٥٣	»	» ١١٥٠٠٠
في عام ١٩٥٤	»	» ١٦٢٠٠٠
في عام ١٩٥٥	»	» ٢١٠٠٠٠
في عام ١٩٥٦	»	» ٢٣٦٠٠٠
في عام ١٩٥٧	»	» ٢٧٤٠٠٠
في عام ١٩٥٨	»	» ٢٩٠٠٠٠
في عام ١٩٥٩	»	» ٣٢٠٠٠٠

ونأمل جميعا أن يتيسر للمستولين زيادة عدد المساكن التى يتم انشاؤها سنويا خلال السنوات التالية .

غير أن جميع المجهودات التى تبذلها الدولة لزيادة عدد المساكن مازالت دون المستوى الذى يناسب عدد السكان .

ومنذ فترة غير بعيدة نشر المعهد القومى للاحصاء بحثا قيما أجرته مذام كاهين بخصوص أحوال الاسكان فى فرنسا منذ مائة عام (١)

وتبعا لهذا البحث ثبت مايل :

فى عام ١٩٥٤ ثبت أن حوالى ١٤ ٪ من المساكن تحتل بالسكان بدوكة شديدة وهى تضم بين جدرانها حوالى ربع سكان البلاد .

وثبت أيضا أن ١١ ٪ من المساكن لاتضم العدد الذى يمكن أن تتسع

(١) صدر ملخص لهذا البحث فى الوثائق الفرنسية رقم ٢٤٩٥ .

له من السكان ويشغلها ١٠ ٪ من مجموع السكان في البلاد ويبلغ ازدهام المساكن اقصاه في المنطقة الباريسية : ففي منطقة أوبرفيليه überseiner

ثبت مثلا أن حوالي ٤٢ ٪ من المساكن يحتفظ اكتظاظا شديدا بالسكان ، كما لوحظت هذه الظاهرة نفسها في كل من مدينة بريست ، ومدينة سانت اتيين .

كذلك لوحظ أن أكثر المساكن ازدهاما بالسكان هي التي تتكون من حجرة واحدة أو حجرتين . كما يبلغ ازدهام السكان اقصاه في المدن التي يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠٠ فرد .

وقد لوحظ أيضا أن أحوال الاسكان لم تتحسن عما كانت عليه في عام ١٩٥٤ فقد تبين من النشرة الصادرة عن حالة الاسكان في باريس وضواحيها أن حوالي ٢١٠٢١٧ أسرة مازالت تحتاج الى مأوى .

وفي كل شهر يتلقى المختصون حوالي ٥٠٠٠ طلب جديد يرغب الحصول على المسكن . وقد ثبت أن حوالي ٥٢ ٪ من مقدمي تلك الطلبات يعانون أحوالا سكنية غير طبيعية : فهناك ١٥ ٪ من مقدمي الطلبات يعيشون في مساكن لاتصلح للسكنى و ١٠ ٪ ينزلون ضيوفا في بعض الأماكن و ١٥ ٪ يعيشون مع آبائهم و ١٣ ٪ يعيشون بالفنادق و ١٠ ٪ يستأجرون من الباطن و ٢٥ ٪ يبحثون عن المسكن .

أما الـ ٤٨ ٪ من مقدمي الطلبات فيقيمون في مساكن مزدهمة أو يقطنون في مساكن بصفة مؤقتة .

أثر أزمة الاسكان على الشباب :

لقد تبين أن ثمة مساوئ واضرار تعود على الأطفال والشباب بسبب أزمة الاسكان ، ولندكرها بطريقة مختصرة .

١ - لا يستطيع الطفل الذي يعيش في مسكن مزدهم بالأفراد أن يتحتم بما ينبغي له من أوقات الخلة والتأملات الشخصية .

٠٠ انه يرجع من مدرسته عند الظهر وبعد فترة قصيرة يقوم بتأدية واجبات المدرسة في الحجرة التي يعيش بها بقية أسرته وغيره من الأطفال . ويضطر للعمل في مثل هذا الجو المضطرب المليء بالصخب والضوضاء والتكلم والثرثرة ، وقد يزيد على كل ذلك صوت الراديو أو التليفزيون المرتفع فقلما يقبل أفراد الأسرة حرمان أنفسهم تلك المتعة لأجل مصلحة الطفل الذي يؤدي واجبه المدرسي .

وقد أكد لنا جميع المربين والمدرسين الذين قمنا بسؤالهم أن غالبية الأطفال الذين يعيشون في الأماكن المزدهمة بالسكان يعانون من ظاهرة عامة وهي عدم القدرة على الانتباه والتركيز ، فهم يبدو دائما شاردى الذهن قاصرين عن تركيز تفكيرهم في نقطة معينة .

ومن الطبيعي أن يتأثر المستوى التعليمي للأطفال تأثرا سيئام جرا

هذه الظاهرة ، فقد لوحظ ان اسئال هؤلاء الاطفال دون المتوسط ، ولا يتيسر لهم اى ارماء اجتماعى .

اما من الناحية الحقلية والأدبية فقد ثبت ان ظاهرة تكلس السكان يتولد عنها فساد وانحلال اخلاق الطفل والشباب المراهقين .

كذلك طرات تغييرات ملموسة على تكوين الاسرة وهو ما يعتبر احد الاسباب الرئيسية لازمة المساكن .

ففى عام ١٨٥٦ كان هناك مليون أسرة تتكون كل منها من ٧ أفراد او اكثر .

وبعد مئى قرن انخفض عدد هذه الاسر الى ٦٥٠٠٠٠ أسرة اذ أصبح ثلثا الاسر - بعد ان كان نصفها فى سنة ١٨٥٦ - يتكونان من فرد واحد او اثنين ، و ثلاثة .

فزادت على أثر ذلك الحاجة الى المساكن الصغيرة فالشباب اذ يتزوج فى الوقت الحالى لا يرغب فى العيش مع ابويه، بل أنه يفضل العيش مع زوجته فى معيشة مستقلة توفر لهما جميع عوامل الاستقلال والمسئولية الذاتية . ولئن هذه الرغبة لا يمكن تحقيقها فى كثير من الاحيان بسبب أزمة المساكن ومن ثم يعوق ذلك مثل هذه الزيجات من الوصول الى الحياة الحرة المستقلة والنفاهم المرغوب ، كما ينتج عنه كثير من الخلافات والنزاعات التى تنشأ بين الأزواج . وتهدد بتقويض دعائم الاسرة .

اذن . . . فما لا شك فيه أن شسباب هذا الجيل يعتبرون الضحية الاولى لأزمة الاسكان فما الذى يجب اتخاذه من اجراءات للتغلب على تلك الازمة ؟ .

يجب . . .

- ألا يسمح لعدد ضئيل من الافراد باحتلال مسكن رجب ذى حجرات عدد تزيد على حاجته .

- انشاء عدد كبير من المساكن للإيجار .

- تامين اراضى البناء والعمازات غير الصحية او المعبية .

- اعادة النظر فى القيمة الايجارية .

١ - اثبتت الاحصاءات التى اجريت عام ١٩٥٤ فى المدن التى يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠٠ نسمة وجود ما لا يقل عن ٢٦٠٠٠٠ مسكن لاتضم العدد الكافى من السكان .

اذن فمن المستطاع معالجة أزمة الاسكان الى حد ما بإعادة تنظيم عملية توزيع المساكن على أفراد الشعب فى المدن الأهلة بالسكان .

وقد قامت احدى المؤسسات بأجراء تحقيق لمعرفة أكثر طوائف الشعب معاناة من أزمة المساكن فتبين ان الافراد المحالين على المعاش الذين ينتمون للقطاع العام او القطاع الخاص هم الذين يتمتعون بمستوى سكنى

ممتاز إما فئات الشبّاب فهي التي تعاني خاصة من ويلات أزمة الإسكان .

وفي الماضي كان أرباب المعاشات يصادرون باريس والمدن الكبرى ليقتضوا بقية حياتهم في الأقاليم والمدن الصغيرة حيث يلاحظ انخفاض الأيجارات وعدم ارتفاع تكاليف المعيشة .

أما في الوقت الحاضر فيظل هؤلاء المسنون في المدن الكبرى ويدفعون ايجارات ليست بمرتفعة علاوة على أن الكثيرين منهم يعتمدون إلى استغلال رهوس أموال لا تخصهم فهم يقومون بتأجير بعض حجرات المسكن الذي يعيشون فيه من الباطن .

فمثلا السيدة العجوز التي تعيش في مسكن رخيص تستطيع أن تؤجر بعض الحجرات المفروشة في هذا المنزل للطلبة فتحصل بذلك على كامل ايجار المسكن الذي تستأجره بل تحقق زيادة على ذلك ربعا لها .

لقد لوحظ فعلا أن كثيرا من العجائز يعيشن على أموال الشبّاب الذين يستأجرون بعض الحجرات في منازلهن المفروشة .

حقيقة أن السلطات المختصة قد اتخذت بعض الاجراءات لمقاومة مثل هذا الاستغلال من عدم جواز بقاء المستأجر الذي لا يشغل المسكن بصفة كاملة في مسكنه وفرض ضريبة تعويض على المساكن التي لا تشغل شغلا كاملا ولكن لوحظ أن هذه الضريبة كانت ضئيلة للغاية كما أن أصحاب المساكن والبوابين يقومون بعملية خداع وتمويه واسمعة النطاق لغرض التهرب منها .

كما قامت الدولة بتنظيم عملية التأجير من الباطن وتحديد أسعار معينة لاجور المساكن المفروشة ومع الاسف فإن أصحاب هذه المساكن لا يلتزمون هذا النظام ويقومون بتأجيرها بايجارات باهظة .

ولذا فإن الضرورة تستوجب مواجهة هذه الحالة بمزيد من الصرامة والشدّة .

ففي المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠,٠٠٠ فرد وجميع المدن المكتظة بالسكان يجب إعادة النظر في المعايير التي تحدد عدم الاشغال الكافي للمسكن .

ففي الوقت الحاضر يعتبر المسكن ماهولا بالقدر الكافي اذا كان الفرد يشغل حجرتين أو كان الفردان يشغلان أربع حجرات .

ولكن ينبغي الآن اعتبار المسكن ماهولا بالقدر الكافي اذا كان الفردان لا يشغلان أكثر من ثلاث حجرات أما اذا زاد عدد الحجرات على ذلك فيعتبر المسكن غير مشغول بالقدر الكافي .

وسيساعد ذلك على زيادة عدد المساكن التي تعتبر غير مشغولة شغلا كاملا بالسكان فتفرض الضريبة على هذه المساكن ويسقط حق المستأجر في البقاء فيها .

كما تجب زيادة الضريبة على ذلك النوع من المساكن الى ٣ أمثال ما هي عليه الان وأن تضرب الحكومة بيد قاسية على كل من يحاول الخداع والاحتيال في هذا المجال ويتحتم توقيع العقوبات وفرض الغرامات على البوابين الذين يثبت اتهامهم باعطاء معلومات كاذبة عن حالة الشقق في العمارات التي يعملون بها .

أما الشخص الذي يعيش مع مستأجر الشقة وليست له به صلة قرابة فيعتبر رسمياً مستأجراً من الباطن ، ويجب أن تمنح الدولة ابرام أى عقد ايجار بين المستأجر الاصل والمستأجر من الباطن . ويلزم جميع الأفراد ابرام عقود الايجار مع الهيئة الاقليمية للسكان .

بناء مساكن للايجار

بناء ٣٠٠٠٠٠ مسكن للايجار كل عام

لقد خصصت الدولة اعتمادات ضخمة لتسهيل عمالية امتلاك المساكن، ولا شك أن هذا العمل يعتبر من الامور المحمودة ، الا انه ينبغي ألا تكون هذه المساعدات المالية لراغبى التملك على حساب طوائف المستأجرين .

فقد بينت الاحصاءات التي تمت في عام ١٩٥٨ ان الـ ٢٩٠.٠٠٠ مسكن التي تم تشييدها كان من بينها ٦٩.٠٠٠ مسكن للايجار .

١٩.٠٠٠ مسكن للامتلاك

٧٣.٠٠٠ مسكن من المساكن الاقتصادية

ويلاحظ اذن أن نسبة المساكن المدة للايجار ضئيلة بشكل واضح .

ولكن ترى من أين تنبع تلك الرغبة الهادفة لتمليك المساكن للأفراد وتفضيل هذه الناحية على ناحية إقامة المساكن للتأجير ؟ انها بلا شك تنبع من روح المحافظة على دعائم بنيان المجتمع ، فان زيادة عدد الملاك يصعب من ثم زيادة عدد المدافعين عن النظام الاجتماعي القائم .

ولكنهم ينسون في سبيل ذلك ما يعانيه أصحاب الدخول المتوسطة، ومن هم في طور الشباب أى الذين لا يستطيعون تملك مساكنهم بسبب ضيق مواردهم المالية .

التوزيع الجغرافى للمساكن :

ويقتضى الامر دراسة التوزيع الجغرافى للمساكن بعناية وقد اثبتت الاحصاءات أن أزمة المساكن تبلغ أشدها في باريس .

اذن فمن اللازم البدء بهذه المنطقة عند محاولة التخفيف من حدة هذه الأزمة .

وقد تخفف حدة هذه الأزمة لو قام المختصون بانشاء ١٥٠.٠٠٠ مسكن للايجار في العام الواحد طيلة ٥ سنوات في المنطقة الباريسية .

حقيقة اننا لا ننكر ضرورة التوزيع الجغرافي للمصانع في انحاء فرنسا ، ومراعاة عدم تكتلها بالقرب من العاصمة الفرنسية والعمل على تثبيت عدد سكان المنطقة الباريسية بحيث لا يزيد على ٩ ملايين نسمة سنة ١٩٧٠ .

ولكن توزيع المصانع وعدم تركيزها في منطقة باريس لا يمكن تحقيقه الا في المستقبل فامامنا الآن مشكلة منحه يجب حلها في اسرع وقت ممكن وهذه المشكلة هي ضرورة ايجاد ماوى يعيش فيه أولئك الذين يعملون في تلك المنطقة لكيلا يشتد بهم الضيق واليأس .

تمويل عملية انشاء المساكن للإيجار :

لقد أحرز فن البناء في فرنسا تقدما ملموسا .

وقد بينت الإحصاءات الاخيرة التي أصدرتها وزارة الانشاء والبناء ان طاقات البناء في فرنسا قد زادت الى اثتر من أربعة أمثالها في اقل من عشر سنوات ، كما ان الصناعة قد أصبحت أثتر انتاجا .

ولا شك ان تلك الإحصاءات التي تبعت على الرضا تبين ان الصناعة في فرنسا تستطيع من الناحية الفنية ان تبنى سنويا عددا أكبر من المساكن يصل الى ٣٠٠.٠٠٠ مسكن للإيجار علاوة على ما تقوم بهائنه للتملك .

ولكن مشكلة تمويل إقامة تلك المساكن لا تزال قائمة .

وقد قال مسيو « سوفي » في هذا الصدد : انه لا يتنظر ان يتم حل أزمة المساكن في فرنسا ما لم تناز كل من القوى الرأسمالية والاشتراكية معا لايجاد حل لها ، هذه هي الحقيقة . . ولكن أولئك الذين يتجمعون لاسباب ايديولوجية لعرقلة عمل أحد هذين الحركين لم يستطيعوا بدون شك فهم مشكله الإسكان أو فهم روح العصر الذي نعيشه .

واستنادا الى ذلك نقترح ما يلي :

الاستعانة برعوس الاموال الخاصة عن طريق اصدار سندات مضمونة .

فرض ضرائب على ما يحصله اصحاب المساكن من ايجارات

فرض التزامات معينة على من يقومون ببيع الشقق .

تأميم الاراضى الصالحة للبناء وبعض العمارات .

يقول المسيو ريموند ارون عن أزمة المساكن :

لا شك ان العمليات التجارية التي تجرى في الوقت الحالى في مجال اراضى ابناء تعتبر من الامور التي تدعو للاسف الشديد

ففي الوقت الحالى ، ووفقا للقانون السائد ؛ يستطيع جميع اصحاب

أراضي البناء أن يجنوا من ورائها أرباحا طائلة تتمثل في فائض القيمة ولا تخضع لأية ضرائب (١) ولا يبررها أي اعتبار .
وإذا كانت أراضي البناء غالية الثمن فإنها نادرة كذلك ، ومن هنا يمكن تيسير حركة البناء ، لو قامت السلطات المختصة في أسرع وقت بتقديم جميع العمارات غير الصالحة للسكن ، والمباني العتيقة ، التي تحتل عادة مساحات واسعة من أحسن الأراضي موقعا في المدن .

وعلى ذلك فإن الحل الحاسم الجريء الذي تقدمه كحل لتلك المشكلة هو تأميم الأراضي الصالحة للبناء والعمارات غير الصالحة للسكن والإزالة للسقوط والمباني العتيقة .

ونعتقد أننا في بحثنا هذا من أجل سياسة اشتراكية للشباب قد افردنا مجالا فسيحا لمناقشة مشكلة الإسكان فحسب إلا يشير ذلك عجب القارىء ، ذلك أن مشكلة الإسكان هي أولى المشكلات التي يصطدم بها الشباب عندما يفكر في تكوين منزل يأويه كما أنها تعتبر النقطة التي يخطئ فهمها البعض ولا يهتمون عند بحثها إلا بما تمليه عليهم بواعث الانانية الوضيعة فيستغلون جميع نواحي هذه المشكلة لمصلحتهم الخاصة ...

وفي مجال أزمة الإسكان بالذات تبدو حقيقة هذه العبارة أمام أعين الشباب بكل قسوتها « » أن جميع الأماكن محجوزة » .

(١) ريموند آرون كتاب « أزمة الإسكان » الصادر في نوفمبر سنة

الفصل الخامس

أوقات الفراغ

كانت أوقات الفراغ فى الماضى من الامتيازات التى تتمتع بها أقلية ضئيلة مميزة من الشباب الفرنسيين ، أما الآن فان جميع فئات الشباب تتمتع بأوقات الفراغ .

ويرجع الفضل فى ذلك الى صدور تشريع يهدف الى حماية الشباب اذ انخفض عدد ساعات العمل وزادت مدة الاجازات الممنوحة بأجر .

وهذه الاصلاحات الاجتماعية التى تعتبر حقاً طبيعياً للانسان ، لم تتحقق ولم توضع موضع التنفيذ ، دون عناء .

ولعلنا لا نجهل ما لاقاه ليون بلوم الذى كان على رأس من جاهر ونادى بتلك الاصلاحات .. وبصفه خاصة حين وجه اليه الاتهام فى شهر ديسمبر عام ١٩٤٠ أمام المحكمة العليا للعدالة المزعومة والتى كونتها حكومة فيشى فى ذلك الحين .

ووقف المسيو ليزيور احد قضاة هذه المحكمة ليوجه الى ليون بلوم باسم محكمة العدل هذه التهمة :

« لقد قمت بتقرير نظام الاجازات السنوية دون أن تراعى ضرورة استمرار الانتاج الوطنى ، وقمت بتنظيم وزارة خاصة لأوقات الفراغ فى الوقت الذى تحتّم فيه الضرورة تعبئة جميع القوى للاستمرار فى عملها دون توقف ، فتميت بذلك لدى الطبقة العمالية ميلاً لبذل أقل مجهود ، ولا شك أن هذا الميل سيستمر سائلاً طيلة سنوات قادمة » .

فاجابه ليون بلوم قائلاً :

« فيما يختص بأوقات الفراغ ، انى اعرف كيف اكشف عن هذا الجهل الرابض على كثير من العقول التى لا تفرق بين الكسل والبلادة من ناحية وبين وقت الفراغ أو بمعنى أدق وقت الراحة بعد عناء العمل ، من ناحية أخرى » .

لا أحد يستطيع القول بأننا نضر بقوة الشعب العاملة عندما أطالب بحماية صحته الفرد البدنية والنفسية والعمل على حماية صحته وتنمية اليول لمزاولة الالعاب الرياضية وافساح مكان أوسع لتوثيق الروابط العائليه بين افراد الاسرة الواحدة ، وتشجيع الالعاب الجماعية والفنون الشعبية .. » .

هذا هو ما ترمى اليه منظمة ادارة وتوجيه أوقات الفراغ بين فئات الشعب وأن دول العالم الكبرى لتضم بين رعايها الكثير من أمثال هذه المنظمة بل وعلى نطاق أوسع وخاصة أن أمثال هذه الدول العظمى قد قطعت خطوات واسعة المدى في مضمار تنظيم العمل .

أفلا ترون أن هذه الاجابة الدامغة التي رد بها ليون بلوم على اتهام قاضي المحكمة العليا تعتبر في ذاتها بمثابة تعريف واضح لعبارة وقت الفراغ ؟

وقت الفراغ هو الراحة بعد عناء العمل ، اذن فوقت الفراغ جزء لا يتجزأ من العمل نفسه ، انه متصل بالعمل اتصالاً وثيقاً ، انه مكمله الطبيعى ، الضرورى جداً . . . « وقت الفراغ » هو « الراحة بعد وقت العمل » . . .

وقد اعترف منذ سنة ١٩٣٦ ومنذ الجهود الحميدة التي بذلها ليون لاجرائه اول وزير لشئون الشباب بالرغم من الاتهامات الشديدة التي اشترنا اليها - اعترف بأهمية أوقات الفراغ .



والآن لنبحث معا الكيفية التي يقضى بها الشباب الفرنسيون أوقات فراغهم . . .

لا شك أن النواحي الاساسية التي يقضى فيها الشباب الفرنسيون هذا الوقت لا تعدى السينما - القراءة - سماع الراديو - مشاهدة التلفزيون - مزاولة الرياضة - القيام بالرحلات - . فهذه هي أهم وسائل قضاء وقت الفراغ التي تقدمها المدينة الحديثة للشباب ولكن

ترى الى أى مدى يتيسر للشباب الاستفادة بهذه الوسائل ؟

وهل تؤثر عليهم مختلف هذه النواحي تأثيراً حسناً في معظم الاحوال ؟

أثنا ستوجه كل اهتمامنا لهذين السؤالين بالذات ، فهما يعتبران في ذاتهما بمثابة السؤالين الاساسيين في هذا الموضوع ، سنقوم اذن بدراستهما وبحيثما بحيث نسلط الاضواء بصفة خاصة على الصحافة والسينما والراديو والتلفزيون والرياضة والرحلات .

الصحافة :

لا شك أن الصحافة تباشر اثرها على الشباب ، شأنه شأن بقية طوائف الشعب الاخرى .

ويلاحظ اهتمام كثير من الصحف والمجلات بالشباب بصفة خاصة ، وهى تعتبر بوجه عام من الصحف التي لا غبار عليها غير أنه يمكن ادخال بعض الاصلاحات البسيطة والفعالة مع ذلك على النظام الذى تنتهجه

الصحافة لكي تتحقق بذلك مصالح الشباب الامسامية ، وإنهض بالذكر تلك الصحف المهتمة بالجرائم والصحف ذات الصبغة العاطفية الغرامية .

صحف الجرائم :

لقد أكدت جميع التحقيقات التي أجريت بشأن فئات الشباب المنحرفين ، أكدت الأثر الضار لبعض الصحف كتلك الصحف والمجلات المهتمة بالجريمة والتي تكثر من نشر صور الجرائم وسرد أحداثها في أسهاب وتفصيل ، ويقتضى الأمر إلغاء صدور مثل هذه الصحف والمجلات .

وتقوم كثير من الصحف اليومية الواسعة الانتشار بنشر أدق تفاصيل الجنايات والجرائم المرتكبة ، وتفرد لها أماكن فسيحة من صفحاتها .

ويلاحظ أن أكثر الجرائم بشاعة وهولا هي التي تحتل مكان الصدارة في صفحات هذه الصحف الكبرى . .

وتقوم الجريدة بنشر صور متعددة للمجرمين والاهتمام بهم اهتماما كبيرا وبالاحصول منهم على اعترافاتهم وأقوالهم . . . وعادة لا يقل ما توليه هذه الصحف من اهتمام المجرمين المنحرفين عما توليه من اهتمام لنجوم السينما ورجال الحكومة . .

ولا شك أن مثل هذه الظاهرة تعتبر على درجة شديدة من الخطورة والضرر ، ونحن نأمل أن يقوم البرلمان بسن تشريع جديد يحرم على الصحف عامة نشر تفاصيل الجرائم وصورها في أية صفحة من صفحاتها ، والا يخصص أكثر من ربع مساحة صفحاتها لنشر وسرد أخبار الجرائم والجنايات . والا تقوم أية صحيفة أو مجلة بنشر صور المجرمين والجناة الا اذا أبدت هيئات البوليس رغبتها في ذلك ، و اذا كانت مصلحة التحقيق تستدعي نشر صور المجرم أو الجاني .

ولا شك أن رؤساء الجرائد الكبرى لن يعترضوا مطلقا على مثل هذا التشريع القويم وخاصة أن الصحافة بأسرها ستخضع له .

وبذا سيوقف هذا التنافس المموم الدائر حاليا بين الصحف للفوز في مضمار الأثارة عن طريق سرد بشائخ الجرائم المروعة والجنايات البشعة .

ولم يسه هذه الصحف سوى أن تلجأ الى سبيل أخرى أكثر صوابا وتغلا لاجتذاب القاري وإرضائه .

الصحافة المهتمة بالشتمون العاطفية والغرامية :

لقد أثار هذا النوع من الصحافة أيضا كثيرا من الانتقادات واللام ، فهي لا تهتم الا بالأمور العاطفية ولا شيء سوى الأمور العاطفية . . وتفرد كل صفحاتها لنشر القصص والأمور الغرامية وتتوسع في ذلك الى حد بعيد .

فهناك مثلا مجلة « نحن الاثنين » التي لا يقل عدد النسخ التي توزع

منها عن ١٩٣٠٠٠ نسخة ، والتي تحمل هذا الشعار على رأس غلافها
« المجلة الأسبوعية التي تجلب لك الحظ السعيد » .

وتجد في العدد ٦٥٣ من هذه المجلة العاطفية مثلا العناوين الآتية :
« أنت وأنا » .. « مستحيل أن أنساها » .. « ياقلبي الحنون » ..
« غرور امرأة » و ... الخ .

وهذه الظاهرة نفسها يمكن ملاحظتها في الجرائد الأخرى التي تسير
على ذلك النمط العاطفي نفسه : فهناك مجلة Intimité التي يبلغ توزيعها
٦٨٥٠٠٠ نسخة ومجله Confidence التي يبلغ توزيعها ٥٤٠٠٠٠
نسخه ، ولا شك أنه ليس من الخير تخصيص هذه المجلات تخصيصا كاملا
للأمور الغرامية والعاطفية ، فلا يستبعد أبدا أن يعمل هذا الاتجاه العاطفي
على تشويه عقول قرائها من الشبان والشابات .

ومع ذلك فأنني لا أوجه لهذا النوع من المجلات اللوم والنقد اللذين
أوجههما للصحافة المهتمة بشئون الجريمة .

ولا ريب أن نجاح هذا النوع من الصحافة العاطفية ان دل على شيء
فهو يدل على حاجة دقينة في نفس قارئها . كما أنني لا أنكر أبدا أنها
تقدم لقارئها في كثير من الأحيان ، نصائح عملية صالحة ، لا يشوبها أي
شيء من الانحلال والفساد الخلقي .

أذن ..

فاعتقد أن المطالبة بإلغاء هذا النوع من الصحافة ليس له ما يبرره
غير أن هناك إجراءات يجب اتخاذها في نفس هذا الشأن .

الحد من زيادة القصص العاطفية المصورة .

إلغاء ما تتضمنه من موضوعات تتصل بتكهنات الحظ والمستقبل ..
الخ .

إلغاء الموضوعات الخاصة بالتكهن عن الحظ والمستقبل :

من الواضح أن الفلكيين يحتلون مكانة مرموقة في أجواء الصحافة .
ويبدو أن الصحافة التي تهتم بشئون المرأة تعتمد على « معلوماتهم »
وتكهناتهم وتهتم معظم هذه المجلات يوميا بتوجيه النصائح والإرشادات
الفلكية لقارئها وغالبا ما تخرج هذه النصائح والإرشادات عن نطاق
المألوف . فهي تحدد للقارئ المولود في تاريخ معين ، وما يجب أن يفعله ،
وما يجب ألا يفعله وغالبا ما تكون هذه الإرشادات والنصائح الفلكية على
درجة بينة من التناقض والتضارب .

ولزيادة الإيضاح سأنقل لكم نص النصائح الفلكية التي نشرتها
أربع صحف أسبوعية للأشخاص المولودين في تاريخ معين .

« موليد برج العذراء » :

١ - جريدة جورنال دى ديمانش الصادرة بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنه ١٩٥٩

« الفترة الأولى : » يجب التزام الحرص والحيطه والاحتراس مما قد تعرض له من خسارة أو سرقة أو حقد أو كراهية . لا تؤخر ما يجب اتمامه من عمل . »

الفترة الثانية : « سيقابلك بعض الضيق فى الأيام المقبلة ، وقد تعرض بعض شئونك الماديه والنفسية لبعض الصعاب فلتحترس اذن » .

الفترة الثالثة : « اشكال مؤقت بخصوص الامور التى تستوجب البت فيها ، لا تتمجل فى اتخاذ قراراتك » .

أما جريدة نورو فقد نشرت النصائح التالية :

بخصوص مواليد ذلك البرج نفسه وفى التاريخ المذكور نفسه :

الفترة الأولى : « ابتداء من الخميس ستستطيع أن تتحمل مسئوليات جديدة وتؤكد شخصيتك تأكيداً تاماً » « يخلج قلبك بمشاعر عميقة مدفونة » « ستسافر فى رحلة موفقة » .

الفترة الثانية : « ستضطرك بعض الظروف العائلية لبقاء فى المنزل » « لا تجعل الدهشة تستبد بك ، وكن دقيقاً فى الذهاب الى مواعيدك » .

الفترة الثالثة : « ستعثرى مجرى حياتك بعض التفيرات وسيجتم عليك الاختيار بين نوعين مختلفين من الحياة ، تمسك بملكك العليا مهما حدث حولك » .

أما جريدة انتميتيه فقد نشرت هذه التكهانات الفلكية فى التاريخ المذكور نفسه لمواليد برج العنراء نفسه .

الفترة الاولى : « قد تفقد صداقة جديدة » .

الفترة الثانية : « اطلب نصيحة أحد اقاربك قبل الاقدام على أى عمل أو المساهمة فى أى وجه من وجوه النشاط الجديدة » .

الفترة الثالثة : « لا تتضايق اذا لاحظت أن أحد الاشخاص المقربين الى قلبك يمترض على ما تبديه من آراء . سيطلب منك بعضهم مشاطراتهم بعض الاسرار . اسعد أيام الاسبوع بالنسبة لك هو يوم الخميس » .

ونتيجة لهذا النباين فى التكهانات الفلكية المذكورة أمضى مواليد برج العنراء الذين يتابعون تكهنات جورنال دى ديمانش المتشائمة - أمضوا أسبوعهم فى توجس وقلق وتشكك ، أما قراء المجلات الأخرى المذكورة فقد أمضوا هذا الاسبوع نفسه فى ثوب وأمل ، بفضل تكهنات هذه المجلات المتفائلة !

لندكر ذلك وخاصة أن القيمة العملية للتكهانات الفلكية لم تثبت مطلقاً

حتى الآن ٥٠ وأوضح مثال على عدم صوابها هو هذا التباين الشديد بين كل منها ...

اذن ، فليس هناك أدنى شك في ضررها عندما يسمح أحد هؤلاء الفلكيين لنفسه بالبث فيما يجب أن يبت فيه القاري من قرارات ، وخاصة أن معظم القراء من الشباب والشابات يتأثرون كثيرا بما نذكره التكهّنات وما تنطوى عليه من الخطأ .

فالواجب يحتم اذن منع الصحف اليومية والاسبوعية كافة من نشر هذه التكهّنات الفلكية .

السينما :

لا ريب أن السينما بصفة خاصة تعتبر ذات جاذبية قوية على عقول الشباب ومشاعرهم .

وغالبا ما يكون تأثير السينما على الشباب تأثيرا سيئا بسبب مستوى بعض الأفلام المعروضة .

وقد ثبت من تحقيق أجرى في منطقة باريس أن حوالي ٥٠٪ من ٥٠٠ من الشباب الذين قبض عليهم وتم استجوابهم يترددون على السينما مرتين أو أكثر في الاسبوع ...

ولكن هذا لا يعنى أبدا أن جميع الافلام التي يشاهدها الشباب تعتبر ذات تأثير سيء عليه ، فهناك عدد كبير من الافلام التي تعتبر ذات قيمة تربوية وخلقية لا يمكن انكارها .

فقد عرض في مهرجان كان الأخير الفيلم الأمريكي بعنوان «قانون الرب» وفيلم سوفيتي بعنوان « عندما يمر البجع » وكلا الفلمين رائع ممتاز وإذا كان هذان الفيلمان صادقين عن أمتين متعارضتين مختلفتين فيما تعتنقه كل منهما من المثل العليا والمبادئ ، فإن الهدف الاساسى الذى يرمى اليه كل منهما هو التنديد بما تجرّه الحروب من أهوال ودمار وخراب والاشادة بارتفاع وأسمى ما يمكن أن يتحلى به الانسان من مشاعر وأحاسيس الولاء والاخلاص في الحب والصداقة والشجاعة وقوة الاحتمال والصبر ، فلا ريب أن هذا النمط الممتاز من الافلام هو الذى يجب أن يشاهده الشباب .

ولكن مما يؤسف له أن دور العرض تعرض أحيانا بعض الافلام ذات المستوى المنحل المتدهور ، والتي تدعو الى الفساد والانحراف ، ويكفى أن يرى الشباب عددا ضئيلا من هذا النوع الرخيص الاباحى من الافلام حتى تتأثر مبادئه وتتدهور قيمته الخلقية ، وخاصة إذا كان الأساس الخلقى لهؤلاء الشباب والشابات ضعيف البنيان .

ولذا فإن الضرورة تحتم اتخاذ الاجراءات اللازمة في أسرع وقت ممكن لاعادة النظر في تشكيل لجنة للرقابة على الافلام وفرض بعض الالتزامات والقواعد على المنتجين السينمائيين .

اجراء تعديل وتنظيم جديد فى لجنة مراقبة الافلام :

من الواضح ان هذه اللجنة لا تلتزم ما يجب عليها من صرامة وشدة فى اجازتها لكثير من الافلام ، وليس هذا التساهل وذلك الذين من جانب لجنة الرقابة السينمائية من الامور المستغربة اذا لاحظنا ان هذه اللجنة تضم بين اعضائها عددا كبيرا من ممثلى المهن السينمائية من مخرجين او منتجين او ... او ... الف .

حتىقمة ان هذه اللجنة تضم كذلك بعض نقاد السينما وبعضاعضاء الاتحادات العائلية ورجال الفكر الفرنسى ، وتسعة موظفين ومستشارا من الحكومة رئيسا ولكن الاقتراح فيها على اجازة الافلام يتم بطريقة سرية . فماذا يجب اتخاذه من اجراءات لاختضاع الافلام السينمائية لرقابة قوية صارمة ، ولتعرض تلك الافلام الوضيعة المستوى التى تعمل على تقويض مبادئ « الاخلاق والقيم لدى الشباب ؟ ماذا يجب اتخاذه من اجراءات للتفادى من مثل هذا الخطر الفادح ؟

يجب أولا ، وقبل كل شىء ابعاد جميع ممثلى الهيئات السينمائية المختلفة الملحقين بلجنة الرقابة - يجب ابعادهم من العمل فيها ، فقد أثبت هؤلاء الأشخاص انهم عاجزون عن ان يفرضوا على المهنة الاحترام والتقدير والواجب للقيم والمبادئ الخلقية بعدم توكيهم السبيل القويم فى اداء عملهم كرقباء سينمائيين وخاصة ان شرف المهنة كان يحتم عليهم عدم التصرف بمثل هذه الكيفية .

ويجب ألا تكون لجنة الرقابة الا من ممثلى الوزارات وبعض ممثلى اتحادات الاسر وبعض النقاد السينمائيين ونقاد الادب .

كما تستوجب الضرورة أيضا ان يعرف أعضاء هذه اللجنة كيف يرتفعون لمستوى المسئولية الملقاة على عاتقهم وما يجب ان يتحلوا به من شجاعة وطنية ؟

التزام بعض المبادئ :

وعندما يتم تنظيم اللجنة الجديدة لمراقبة الافلام بمثل تلك الكيفية ، يتعين عليها تطبيق بعض المبادئ التى يتم بمقتضاها الفاء الاجزاء التى لا تتمشى مع ما تنص عليه هذه المبادئ ، فيما يعرض على لجنة الرقابة من افلام ، واليك بعض النقاط التى قد تكون على درجة من الاهمية :

الفاء المناظر السينمائية التى تصور جرائم القتل .

الفاء المناظر الفاضحة المخلة بالآداب وخاصة ان كثيرا من الافلام الفرنسية الحديثة المعروضة فى دور العروض فى أنحاء العالم تتضمن مثل هذه المناظر الاباحيه ، وقد أساء ذلك الى سمعة الفيلم الفرنسى .

عدم اطلاق العناوين المشيرة التى تعبر عن الجريمة أو الانحراف على الافلام السينمائية .

كما يجب أن تطبق هذه المبادئ على جميع الافلام دون اى تمييز .

كذلك يعرض فى دور العرض كثير من الافلام الاباحية المخلة بالقيم الخلقية بعد عبارة مقتضبة « ممنوع لأقل من ١٨ سنة » وأنا اعتقد أن الفيلم الذى يدعو الى الانحلال والفساد الخلقى والذى يمنع من هم دون الثامنة عشرة من رؤيته مثل هذا الفيلم لا داعي مطلقا أن يراه من تجاوزوا الثامنة عشرة . وحتى ما بعدها بسنين كثيرة .

أن الشباب لا يقفون عند سن الثامنة عشرة ، فهناك عدد كبير من الافراد ممن جاوزوا سن الثامنة عشرة وما بعدها بكثير دون أن يبلغوا درجات النضج العقلى والخلقى التى تسمح لهم أن يشاهدوا دون اى تأثير بعض المناظر المنحلة الفاسدة .

الراديو والتلفزيون

لا شك أن الراديو والتلفزيون فى الوقت الحالى لهما تأثير السينما والصحافة نفسه على عقول وأفئدة الشباب ، بل ان بعض الإحصاءات دلت على أن عددا ممن يستمعون الى اذاعات الراديو يزيد ١٠ مرات على عدد جمهور السينما .

كما لوحظ أيضا أن جمهور السينما يأخذ فى التضاؤل كلما ازداد عند أجهزة التلفزيون فى البيوت .

أما الأطفال فقد لوحظ أن شاشة التلفزيون بصفة خاصة تستحوذ على كل انتباههم وتجذبهم فى قوة عجيبة نحوها ، فقد أثبتت بعض الإحصاءات التى أجريت أخيرا فى الولايات المتحدة أن الأطفال الذين تتردد أعمارهم بين الثانية عشرة والرابعة عشرة يمضون وقتا يتردد بين ١٦ و ١١ ساعة أسبوعيا أمام شاشة التلفزيون .

وليس هناك شك فى أن الراديو والتلفزيون فى فرنسا يحتلان مكانة ممتازة عن بقية بلاد العالم اذ لا تتضمن برامجها أية نواح للدعاية ، على حين تكثر البرامج الدعائية فى اذاعات الراديو والتلفزيون فى الدول الاخرى ولا شك أن الدعاية التى تشوب تلك البرامج الأجنبية فى مختلف بلاد العالم تعمل على تشويه كثير من البرامج وإخراجها من نطاق الهدف المراد منها .

كما عملت مثل هذه الدعاية أيضا على افساد كثير من المسابقات وجعلتها تحيد عن منهجها الطبعى السليم ، فقد أصبحت معظم هذه المسابقات تنظم لمجرد الاهداف الدعائية ، لان معظم المتبارين فى أمثال تلك المسابقات يعرفون مقدما الاجابة المطلوبة عما يوجه اليهم من أسئلة .

واذا كان الراديو والتلفزيون فى فرنسا قد خلا كل منهما من مثل هذه الشوائب وكانت برامجهما تبعث على الرضا فانه يمكن مع ذلك ادخال بعض الإصلاحات والتعديلات لإفادة الأطفال والشباب ونفعهم . .

يمكن تعديل موعد بعض البرامج بحيث تتفق مع أوقات أعمال وأوقات فراغ كل من الكبار والصغار .

فإذا كان نقل مناظر الألعاب الرياضية للمتفرجين على شاشة التليفزيون يؤثر اعجابهم واهتمامهم ، فليس من الجبر عرض مباريات الملاكمة العنيفة والمصارعة القاتلة التي تتضمن في طياتها كثيراً من عوامل البربرية والوحشية .

فمثل هذه المناظر تصدم حساسية الطفل وتؤدي مشاعره الرقيقة كما أنها تعمل على تقويض القيم والمثل الاخلاقية للطفل اذ تصور المخلوق الشرس الضارى فى قسوته فى صورة بطل منتصر .

اى أننى أعارض معارضة شديدة فى عرض المباريات الخاصة بالملاكمة والمصارعة التي تتضمن مظاهر القسوة والوحشية التي تقصم لها الابدان والتي لا تستحق أن ننسبها الى الرياضة .

ويلاحظ ايضا أن الاذاعة والتلفزيون يوليان اهتماما كبيرا الاغاني والمنوعات وخاصة هذا النوع الهزلى الذي يهدف الى السخرية من بعض أنظمة الحكم ومن رجال الحكومة أو أعضاء المعارضة أو رجال الحكم فى البلاد الاجنبية .

ولا نهدف مطلقا من وراء هذا للنيل من حرية التعبير فى الاغاني فلاشك أن الاغاني تجعلنا نعيش لحظات سعيدة مرحة ، غير أن هناك نوعا من الاغاني لا ينبغي اياحه الا فى أجواء الكابريهات وبعض المسارح حيث لا يسمعه الا جمهور محدود من البالغين الواعين ، ولا يكون له من ثم اثر اضرار اجتماعيه ، بل قد يكون له على العكس من النفع بقدر ما يميل الى نقد كبار الشخصيات الحاكمة واستثقالها على مزيد من التواضع .

ولكن الامر يختلف عندما تداع مثل هذه الاغاني على موجات الاثير أو تعرض على شاشة التلفزيون ، فتوجه الى جمهور يتكون من ملايين المستمعين من مختلف الطوائف وتضم بصفة خاصة الاطفال والمراهقين والشباب ، ذلك أن الطفل والشباب المراهق لا يتمتعان بروح النقد الناضجة التي تسمح لهما بتفهم حقيقة السخرية اللاذعة التي تفيض بها تلك الاغاني .

ولكن الشباب والاطفال المراهقين يصدقون كل ما تقع عليه اعيينهم وتسمعه آذانهم ولا يستطيعون تفهم الممانى الحقيقية التي تستهدفها هذه الاغاني والفكاهات ...

اذن فهذا النوع من الاغاني والفكاهات الساخرة المتطرفة فى سخريتها تعمل فعلا على فساد عقول الاطفال والشباب وتنسأى بأفكارهم عن الحقائق الواقعة ..

ولا شك أن دوام سماع الشباب والاطفال لمثل هذا النقد اللاذع الساخر لرجال حكومتهم لا يجعلهم يشعرون بالاحترام بحجهم ، بل انه يجعلهم يشتمثرون ويحتقرون قوانينهم البرلمانية ويهزءون بمعنى الديمقراطية ... وبذا يكونون على استعداد لتقبل أى حكم دكتاتورى مجحف على خنوع وخضوع مهين .

ولذلك ...

أرى أن الضرورة تستلزم إلغاء البرامج الإذاعية وبرامج التلفزيون ذات الطابع السياسى التى تسير على ذلك المنوال .

الرياضة

من المؤكد أن تطوير الوسائل الفنية فى مجال الإعلام والتسليية يعمل على تقوية الميلول للاستماع والمشاركة عند أفراد الشعب وخاصة الشباب منهم لأن المواطن يمضى ساعات طويلة من يومه إما فى سماع البرامج الإذاعية أو مشاهدة برامج التلفزيون أو الأفلام السينمائية .

فهذا الجيل الجديد يميل ميلا ظاهرا لى يكون جيل متفرجين

ومستمعين ...

وتعتبر هذه الظاهرة من الظواهر المؤسفة فهى تضر بالتفتح والنمو البدنى والخلقى لشخصية الإنسان ، لأن دور المتفرج يضع المرء بمنأى عن القيام بأى مجهود أو نشاط يمكن أن يساعد على توكيد خصائصه وخلقه وميوله خارج نطاق العمل الذى يقوم به .

فممارسة الرياضة تساعد بشكل ملموس على الحد من أثر هذه المساوئ وقد أكد المسيو موريس هيرزوج الرئيس العام للجنة الشباب (١) فى اجابته عن سؤال أحد الصحفيين عن سيكولوجية هذى القمصان السوداء أكد غائدة الرياضة فى توجيه نشاط هذه الفئة من الشباب الذين يؤدى بهم الفراغ الى الضيق والضييق .

كما تعتبر فرنسا متخلفة بصفه عامة فى مضمار الرياضة والتربية البدنية ، ولذا فمن اللازم تزويد الشباب الفرنسيين بجميع المعدات والإستعدادات الرياضيه اللازمه ، وتنمية الروح الرياضيه لديه .

الاستعدادات الرياضيه

فى يوم ٣ من يوليو عام ١٩٥٩ ومن فوق منصة الجمعية الوطنيه وقف مسيو بوزجوا ليلقى على أعضاء المجلس هذا التصريح : « تمنانى جميع معاهد الدراسة للمرحلة الثانية والتعليم الفنى التى يبلغ عددها ٢٠٠٠ معهد تمنانى نقصا شديدا فيما يجب أن تضحه من المهمات الرياضيه اللازمه للتدريب والتربية الرياضيه بها ، انها فى حاجه الى ١٢٠٠ حوض سباحة و ٢٠٠٠ ملعب رياضى و ٢٠٠٠ ملعب لكرة القدم .

ومما هو جدير بالذكر أيضا أنه حتى عام ١٩٥٨ كانت أغلبية تلك المعاهد تقتصر الى صالات الرياضة اللازمه .

(١) مقال أوجين مانونى . صدر فى جريدة لوموند بتاريخ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٩

ولم تكن فرنسما بأسرها تضم سوى حمام سباحة واحد مغطى يتسع لـ ٦٠٠٠ مواطن .

وفي شهر ديسمبر عام ١٩٥٩ وقف أحد أعضاء مجلس الشيوخ ويدعى ميسيو هنريه ، وقف ليسترعى نظر المسؤولين الى ضرورة انشاء مدن رياضية على نمط ما نجده في دول العالم الاخرى وبصفة خاصة في سويسرا يستطيع أن يرتادها جميع الاطفال في مراحل التعليم الابتدائي، وجميع فئات الشباب ، وكل من يرغب في ذلك من أفراد الشعب البالغين، ولا شك أن هذا الحل هو أكثر الحلول اقتصادا وأكثرها منطقية .

ولكن ما زال هناك مجهود وعمل ضخم يجب اتمامه .

ان المنطقة الباريسيه وجميع المدن الاخرى المكتظة بالسكان يجب ان تنشأ فيها مراكز ونواد رياضية أو توسع النوادي الموجودة لأن وجود مثل هذه المراكز الرياضية يعتبر دون شك من الضرورات القصوى في تلك المدن حيث الشباب والأطفال في احتياج شديد لتنقسم الهسواء النقي والتمتع بأشعة الشمس .

ومن الملاحظ أنه في باريس أو المناطق المتاخمة لها ثمانية ملاعب لسباق الخيل ولا تتعدى فترة شغل هذه الملاعب أكثر من أربعين يوما طوال العام كله !

فمن الممكن دون كبير ضرر تحويل أحد هذه النوادي الى مدينة رياضية .

ولكن أرجو ألا يعتقد البعض أنني أضمر أية ضغينة تجاه ملاعب سباق الخيل ، فانا في الواقع بالعكس أقدر الفوائد البدنية والحلقية التي يعود بها هذا النوع من الرياضة على ممارسيه . كما أننا لانجهد أن الدولة تفهم أموالا وافرة من وراء مسابقات الخيل، ولكنني أعتقد أن الملاعب السبعة الباقية كافية لاشباع رغبات هواة سباق الخيل ومحترفيه .

ويجب أن توضع خطوط برنامج تربية رياضية واسع النطاق لتطبيقه وتعميمه بين أرجاء القرى والأقاليم الفرنسية .

حقيقى ان الفلاح الشاب لا يشعر بالرغبة والحاجة الملحة التي يشعر بها الطفل والشاب الذي يعيش في المدن الفاصلة بالسكان في اشباع نشاطه البدني ، فالفلاح الشاب يقضي معظم أوقات عمله في الحقول والمراعي حيث الهواء الطلق والشمس الساطعة والحركة الدائمة ، ومع ذلك فإن الرياضة البدنية تعتبر بالنسبة له تسلية يستطيع بفضلها قضاء أوقات فراغه .

والآن سأنهى حديثي بالملاحظات التالية :

تستلزم الضرورة أن تصميم المراكز والمنشآت الرياضية بحيث يمكن استخدامها في الشتاء والصيف على السواء ، فانا لا أقر مثلا إقامة هذين النوعين المختلفين من حمامات السباحة : « حمامات سباحة صيفية » و « حمامات سباحة شتوية » .

فهذه فكرة خاطئة للغاية كما أنها تكلف الدولة مصروفات باهظة ،
والأفضل إقامة حمامات مغطاة بحيث يمكن كشف سقفها في فصل الصيف
وتغطيتها في فصل الشتاء ، ويتم ذلك بالاستعانة بذلك النوع من السقوف
المتحركة .

وأعظم مثال على نجاح هذه الفكرة هو « حمام سباحة روما » فهذا
الحمام الرائع يستطيع أن يؤمه الآلاف من أفراد الشعب في الشتاء
والصيف على السواء بفضل أحد جدرانها الضخمة المتحركة التي تفصل
بينه وبين الحديقة المجاورة له ، ويتبقي اقتباس هذا النموذج عندنا .

الروح الرياضية

ومن كل ما لحظناه من تخلف في مجال الاستعدادات والمعدات الخاصة
بالرياضة البدنية فإن هذا لا يعتبر سببا وجيها لتعليل عدم تطورنا وتقدمنا
في ميدان الرياضة والتربية البدنية .

ولا شك أن مسيو جان فرنسوا بريسون قد أصاب الحقيقة في هذا
الصدد إذ يقول :

« ليست النوادي هي التي تخلق الرياضيين ، ولكن الرياضيين هم
الذين يخلقون النوادي »

فالنادي الذي لا يؤمه الرياضيون يتحول بعد فترة من الوقت الى
أرض فضاء موحشة تطلس الحشائش البرية معالمها ، ولكن الرياضيين
حقا يستطيعون أن يقوموا بتمارينهم وتدريباتهم الرياضية في أي أرض
فضاء ، في أي حقل من الحقول ، في فناء المنزل ، في أي مكان ، انهم
يستطيعون أن يؤدوا تمارينهم وتدريباتهم الرياضية في مثل هذه
الأمكنة ، أن لم يتوافر لهم النادي اللازم .

فعلم وجود النادي لا يعوق الرياضي المؤمن بالروح الرياضية عن
ممارسة الرياضة .

والواجب على أية جماعة أو هيئة رياضية أن تبرهن للمسؤولين على
حيويتها ونشاطها الفعل ، أما المعدات والاستعدادات التي يجب أن يقدمها
المستولون لهذه الجماعات الرياضية فتأتي بعد تقديمها البرهان الكافي على
حيويتها ونشاطها (١) .

ولكن يجب ألا تتخذ الروح الرياضية الصيغة التي تبدو بها المشاعر
والاحاسيس الوطنية .

فمن الواجب أن تبعد الرياضة ابتعادا تاما عن تملق المشاعر الوطنية
أو العنصرية الكامنة في نفس الانسان ، فكم كان مؤسفا أن تستغل
الانتصارات الرياضية التي يحرزها شباب النازي أو الفاشستي لتمجيد
الشعب الألماني أو الإيطالي

وحتى يومنا هذا فان العالم كله يلاحظ جيدا ان الفرق الرياضية السوفيتية والفرق الرياضية الامريكية لا تتعامل بعضها مع بعض على حسب ما تمليه الروح الرياضية البحتة عند اللقاء فى أى ناد أو استاد عالمى . بل ان الصحافة العالمية نفسها لا تنأى عن التشجيع لروح التصعب المنصرى والوطنى فى مجال الرياضة . فكثيرا ما يطالع القارى على صفحات الجرائد الكبرى تلك العناوين الضخمة التى لا تمت فى مضمونها الى الروح الرياضية فى شىء . مثل : « فرنسا تهزم هولندا » « الملونون يتفهمون منهزمين امام الاستراليين » و . . . و . . . الخ .

لقد شاهدنا الالعاب الاولمبية الجامعية ، وراينا كل فريق يسير وقد تقدمه علم الامة التى ينتمى اليها ويمثلها فى المهرجان الرياضى ، راينا كل شاب رياضى يزين صدره بالشارة المميزة لجنسيته . . سمعنا كل فريق من الفرق المشتركة فى المهرجان يعزف نشيده الوطنى الخاص .

ليس هناك شك فى أن مثل هذه المناظر يؤثر فى النفس تأثيرا عميقا وتسرع العيون لمراها ، ومع ذلك فقد كان الخلط بين الروح الوطنية والروح الرياضية باهر بالوضوح فى ذلك المهرجان . واعتقد انه لا يستحسنه مطلقا النهج على هذا المنوال ، الذى سيسفر حتما عن كثير من الإشكالات والصعاب ، فلا يستبعد أبدا أن يساعد مثل هذا الجو على زيادة هذه الانقسامات والخصومات الوطنية ، لأنه يعمل على تاجيسج روح العصبية الوطنية فى قلوب اللاعبين والمتفرجين وتآلب بعضهم على بعض .

ويستحسن التخل عن تكوين ذلك النوع من المنظمات الرياضية التى تعرف باسم الفرق الرياضية الوطنية .

فلكى يكون الفريق الرياضى أهلا لحمل صفة الوطنية يجب أن يستوعب فى نطاقه شبابا رياضيين من جميع مناطق ومدن البلد الذى يمثل ، ولكن يلاحظ أن هذا الاعتبار لا يراعى فى تكوين الفرق الرياضية . ولذا فمن الأفضل تكوين فرق رياضية جديدة لا تحمل اسم أى بلد أو مدينة أو إقليم ويستحسن أيضا أن تكون هذه الفرق مكونة من أفراد ممثلين لاختلاف البلاد والأقاليم كما يتحتم أيضا إلغاء الأناشيد الوطنية المميزة لكل دولة والأعلام الوطنية من ساحات الرياضة العالمية .

ويجب أن تكون روح التنافس والتبشارى محصورة فى النطاق الرياضى .

الإجازات

لا شك أن الإجازات تعتبر ذات أهمية فعالة فى حياة الطفل والشباب المراهق ، وقد طالبنا فى شهر يونيو سنة ١٩٤٥ فى رسالة مقدمة الى كلية الحقوق بباريس بزيادة مدة الإجازات التى تمنح بأجر بالنسبة لجميع الشباب العاملين ، وقد تم بالفعل تنفيذ هذه الرغبة عام ١٩٥٦ ، بنسبة احدى عشرة سنة ولكن لكى تصحيح الإجازات والمطلات للدفوعة الأجر

ذات قيمة فعالة ونفع اكيد يجب العمل على الارتقاء والنهوض بناحيتين
مفينتين :

١ - مستعمرات لقضاء الاجازات ونوادي الشباب .

٢ - ان تلاقى مستعمرات الاجازات روجا ملحوظا .

ومما هو جدير بالذكر ان عدد الذين كانوا يؤمون هذه الاماكن من
الاطفال والشباب في اعقاب الحرب العالمية الثانية لم يكن يزيد على ٥٠٠.٠٠٠
على حين يبلغ اليوم حوالى ١٤٠٠.٠٠٠ شاب وطفل ، كما يزيد عدد الاطفال
الذين يؤمون هذه الاماكن بحوالى ١٠ ٪ كل عام .

وليست الدولة هي التي اقامت تلك المستعمرات ، ولكنها تكتفى
بمساعدة الجمعيات الخاصة او العامة التي تقوم بانشائها ، فتقدم لها
اعانات مالية كبيرة .

كما تقوم الحكومة ايضا بتقديم المساعدات للجمعيات المختصة
لاستقبال الاطفال المعوزين خلال فترات الاجازة .

غير أنه يجب تدعيم هذه الجهود فى مجالين رئيسيين :

١ - يجب ان يكون ارسال الاطفال الى مستعمرات الاجازات اجباريا
فى بعض الاحوال .

٢ - يجب كذلك تخفيف الاعباء المالية لمستعمرات قضاء الاجازات .

جعل ارسال الاطفال الى مستعمرات الاجازات امرا اجباريا

ينبغى فى بعض الاحوال الزام اولياء الامور ارسال اطفالهم الى اماكن
قضاء الاجازات . ويمكن فى هذا الصدد اتخاذ الاجراءات التالية :

١ - اصصدار قرار من وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع وزارة
الصحة العامة لتحديد المناطق التي ينبغى ارسال اطفالها وشبابها الى
مستعمرات الاجازات لفترات محددة .

ولا شك ان اختيار تلك المناطق سيتحدد بمدى ازدهارها بالسكان ،
ومن ثم عدم توافر ظروف الحياة الصحية بها مما يجعل تغيير الهواء وانتقال
الاطفال الى مصسكرات الاجازات امرا ضروريا .

٢ - وبعد ان يتم تحديد تلك المناطق يقوم اولياء امور الطلبة باعلام
نظار المدارس قبل بدء الاجازات بالاماكن التي سيقضون بها فترة الاجازة
والوقت المحدد لذلك .

ما اذا لم يرد على الامر على استفسار المدرسة او اذا ذكر ان ابنه لن
يسافر الى اى مكان لقضاء فترة الاجازة ، فعلى ناظر المدرسة ان يخطر مدير
ادارة الأسرة والسكان بذلك . فتقوم هذه الادارة بارسال مشرفة اجتماعية

الى أسرة الطفل لاقتناعها بإرسال الطفل الى إحدى مستعمرات الإجازات
واحاطتها علما بالمساعدة المالية التي تقدمها السلطات في هذا الشأن .

٢ - الفنادق المعدة لاستقبال الشباب :

ليست هذه الفنادق مخصصة لاستقبال الأطفال مثل معسكرات
الإجازات ولكنها معدة لاستقبال المراهقين والشباب حتى سن الثلاثين
بصفة عامة .

وبفضل هذه الفنادق المتعددة يستطيع الشباب أن يقوم برحلات
مختلفة وأن يقضى أوقاتا سعيدة في مختلف البقاع النائية ذات الطبيعة
الساحرة مقابل تكاليف زهيدة ، وفي جو من الزمالة والصدقة والمرح .

وكثيرا ما تجد في هذه الفنادق من شباب البلاد الاجنبية ما يساعد
على تنمية العلاقات والاتصالات بين شباب العالم .

ولا شك أنه في الامكان زيادة عدد هذه الفنادق في فرنسا والارتقاء
بمستواها بسرعة وبتكاليف قليلة . وتستطيع وزارة التعليم بالاشتراك
مع هيئة الشباب والتربية البدنية القيام باستغلال الأقسام الداخلية التي
بالمدارس والمعاهد في استقبال الشباب في فترة الإجازات المدرسية .

ختم

هدف السياسة الاشتراكية

من أجل الشباب

قانون برجسون «التطرف المزدوج»

يقول الفيلسوف الكبير هنرى برجسون : ان قانون «التطرف المزدوج» يحكم الاتجاهات التي تحدد الاتجاه العام للمجتمعات البشرية .

فحين يسيطر اتجاه معين ، نستمر في السير قدما في هذا الاتجاه وغالبا لانقذ الا امام خطر كارثة وشيكة الوقوع ، وحينئذ يسيطر الاتجاه المضاد الذي تسير فيه بدوره الى ابعد ما يمكن . ونظرا لان هذين الاتجاهين يمكن لو سارا جنبا الى جنب - ان يعد كل منهما من تطرف الاخر ، فان مجرد سيادة احدهما دون الاخر توفر لكل منهما قوة تدفع به الى آخر الشوط ، الى الغلواء والتطرف .

ويتكهن برجسون - بعد اشارته الى الحاجة المتزايدة الى الرفاهية والظما الى اللهو والتسلية، والميل الذي لاحد له الى الترف ، تلك الظواهر التي تميز حضارتنا - يتكهن بإمكان رجوع حضارتنا هذه الى البساطة التي كان يعيش عليها الانسان فيما مضى .

والواقع ان اكثر شباب هذا الجيل نشاطا وحيوية يميلون ميلا قويا الى البساطة العفوية .

انهم يرغبون حقا في العودة الى احضان الطبيعة الرحبة المتألقة صفاء وبساطة كما تبدو في الريف ، بعيدا عن صخب المدينة وقيودها .

فهم يهرعون كلما سمحت ظروفهم بذلك للعيش في كوخ صغير من القباب وسط الحقول المترامية الأطراف ، ويتعدون كلما أمكنهم ذلك عن جو المدن الثقيل المغمم بالغبار ودخان المصانع وضجيج الآلات وضوضاء العربات والترام و... الخ . يهربون من كل ذلك ليرتموا بين ربوع الجبال او على شواطئ البحار او بين الغابات ..

انهم يتوقون بكل مشاعرهم للعيش في مثل هذه الافاق حيث لا يتعدى طعامهم ما يقطفونه من الأشجار ، من فواكه وثمار ، ولحوم يقومون بانضاجها في الهواء الطلق .. ويتمون بهواء البسحر ومياهه المثرقة المنسابة .. وأشعة الشمس الذهبية الحانية .

فهل من شك في أن هذا النمط من الحياة التي يتطلع اليها شباب هذا الجيل باعتباره المثل الأعلى للحياة الصحية الطليقة هو نمط الحياة الذي كان الإنسان الأول يعيشه ، نمط الحياة الرائعة في بساطتها التي كانت تجعله دائما على صلة وثيقة بالأرض والشمس والهواء ؟

إن الشباب يريدون أن يتحرروا من القيود الثقيلة التي ينوء بحملها إنسان هذا الجيل ، تلك القيود التي تنال من قواه الجسمية والمعنوية في آن واحد حين يعيش داخل المدن المزدحمة بالسكان المتكدسة البنيان يختنق في أجوائها الفاسدة وتزعجه السرعة المجنونة التي تسير بها وسائل المواصلات ... وضجيج الراديو والتلفزيون والسينما الذي لا ينقطع عن دق أذنيه ، لا تحركه سوى رغبة واحدة تلاحقه وتستحوذ عليه ، ألا وهي التمتع بالملاذ والمسرات ... وملء الجيوب بالمال !

ولا شك أن محاولة هذا الجيل الجديد المتحرر مما خلفته له الأجيال السابقة من تقاليد وعادات مفتعلة ومحاولة السير على نمط جديد من الحياة يتصف بالبساطة المتناهية والكرم والتجرد - كل ذلك يندرج تحت ما قاله برجسون في قانون « التطرف المزدوج » من أنه لا يستبعد أن تبدأ حضارتنا المعاصرة في شق الطريق المؤدى نحو الحياة الطبيعية البسيطة الحالية - كل تصنع .

هيئة قناة السويس

من انباء القناة

..... ٥٠٠٠٠٠ جنيه تنفذها الهيئة لتحسين المواصلات

السلكية واللاسلكية

لا تقتصر اعمال التحسين التي تنفذها هيئة قناة السويس على توسيع المجرى الملاحي وتعميقه فحسب بل انها تسعى الى نفس الوقت - الى تأمين سلامة الملاحة والعمل على تسخير السفن باقصى سرعة ممكنة لتقليل وقت العبور الى اقصى حد

فقد وضعت الهيئة مشروعات تهدف الى مضاعفة طاقة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين مكاتب الحركة ومحطات المراقبة على طول القناة وبين المرشدين على السفن العابرة . . . ولهذا تزداد الخطوط التليفونية بين الاسماعيلية وبور سعيد والسويس فتصل الى ٧٥ خطا بدلا من ٢١ خطا . .



۱۵۷ - شارع عبید - دوش الفرج

۴۰۷۵۳ - ۴۰۵۸۸ }
۴۱۰۱۲ - ۴۰۸۱۴ } نايفون

مجموعة اخترنا لك تصدر

أسبوعية باللغات العالمية

يشارك في تحريرها وإعدادها
بجته "اخترنا لك"



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد -روض الفرج

تليفون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢

الشمس ١٠ قروش

العدد ١٣٩